الرسائل الشمولية

في تقرير مبادئ الاعتدال والوسطية

**إعداد الدكتور**

عبد العزيز بن عبد الله الحميدي

**الأستاذ بكلية الدعوة وأصول الدين**

**جامعة أم القرى**

**عبد العزيز عبد الله الحميدي ، 1432هـ**

**فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر**

**الحميدي ، عبد العزيز عبد الله**

**الرسائل الشمولية في تقرير مبادئ الاعتدال والوسطية . /**

**عبدالعزيز عبد الله الحميدي–ط2..- الرياض**

**.. ص ؛ .. سم**

**ردمك : 8-7-90601-603-978**

**1- العقيدة الاسلامية – مجموعات 2- الوسطية في الاسلام –**

**مجموعات أ. العنوان**

**ديوي 211.08 4617/1436**

**رقم الإيداع : 4617/1436**

**ردمك: 8-7-90601-603-978**

**الطبعة الأولى الطبعة الثانية**

**1422هـ - 2002م 1430هـ/2009م**

**الطبعة الثالثة**

**1436هـ 2015م**

الرسائل الشمولية

في تقرير مبادئ الاعتدال والوسطية

تشتمل هذه السلسلة على الرسائل الآتية :

1- شمول الاجتهاد في الدين

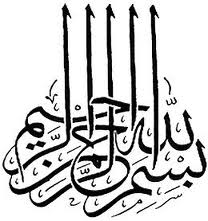
2- شمول العقيــدة

3- شمول العبـــادة

4- شمول معالم الفرقة الناجية والطائفة المنصورة

5- شمول السلفية

6- شمول الإسلام للرسالات السماوية

مقدمة الطبعة الأولى للرسائل الشمولية

الحمد لله العلي القدير، السميع البصير، الفعال لما يريد، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، سيد الأولين والآخرين وإمام المتقين، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد: فهذه رسائل علمية في مجال العقيدة، أُقدِّمها بين يدي إخواني القراء الكرام، لعلها تسهم في شيء من إصلاح المجتمع الإسلامي، وتحقيق الوضع الأمثل له في حاضره ومستقبله.

وإن مما دفعني إلى تأليف هذه الرسائل ما رأيته من واقع بعض المسلمين السيء حيث تفرقوا شيعًا وأحزابًا، وتنافرت قلوبهم، وتشتت شملهم.

وكان من أهم الأسباب في ذلك ما جرى من الشقاق بين بعض أهل العلم منهم، وإشغال أنفسهم في الردود بعضهم على بعض واتهام بعضهم بعضًا في دينهم.

لقد كان الصحابة رضي الله عنهم مُتَّفقِي الكلمة، تجمعهم جماعة واحدة، ويحترم علماؤهم بعضهم بعضًا، ويثني بعضهم على بعض وإن اختلفوا في الاجتهاد في بعض المسائل الشـرعية، إلى أن حصل التفرق في المسلمين من بعض التابعين الذين لم يلتزموا بمنهج الصحابة، فشنوا حملاتهم المغرضة على أمير المؤمنين عثمان إلى أن استشهد فتفرق المسلمون من بعده، وقد صاحب تفرقَهم في الآراء تفرق في الدين، ومن أبرز ما حدث آنذاك ظهور الخوارج والرافضة بمختلف طوائفهم، ثم محاولة غزو الإسلام من داخله، وذلك بنشر المذاهب العقدية المنحرفة التي تعتمد على العقل ولا تُحكِّم شريعة الإسلام، وتعتمد على الهوى المنحرف.

وفي سبيل مكافحة ذلك الخطر الداهم والغزو الفكري المنظم قام مجموعة من العلماء أصحاب الغيرة والتقوى بالرد على أولئك المنحرفين الضالين عن سبيل الهدى، ولو أن أولئك العلماء جميعًا استقاموا على منهج واحد سليم على مر القرون الإسلامية لنجحوا سريعًا في صد الباطل وجمع كلمة أهل العلم الديني، ومن ورائهم أفراد المسلمين الذين يرون العلماء قادة وموجهين لهم، ولكنهم اختلفوا في بعض تفاصيل المنهج فضعفت كلمتهم وصار بأسهم بينهم أحيانًا، وكان ذلك سببًا في استفحال الشر وقوة أهله وامتداد زمن الصراع الفكري بين دعاة الحق ودعاة الباطل.

وهذه الرسائل من مهماتها تقريب وجهات النظر بين المختلفين من أهل العلم والتقوى ليُلقوا أسلحتهم الموجهة إلى نحورهم، وليتفرغوا لأعدائهم الحقيقيين، ولتجتمع من ورائهم الأمة الإسلامية.

ولقد جرت محاولات جادة لجمع علماء المسلمين تحت لواء واحد، خصوصًا في هذا العصر على إثر انتشار الصحوة الدينية وتعدد الجماعات الإسلامية، ولكنْ حال دون النجاح في ذلك اختلاف بعض أهل العلم الذي تولد عنه اختلاف القلوب، وكانت العقبة الكبرى التي تحول دون اجتماعهم هي الخلافات العقدية التي انبنى عليها حكم بعضهم على بعض بالضلال والابتداع، وإذا كان أهل العلم يضلل بعضهم بعضًا ويبدع بعضهم بعضًا فإن اجتماعهم على عمل واحد يكون بعيد المنال، فكان من أهداف هذه الرسائل رفع معالم واضحة لعلماء الأمة كي يلتقوا عليها وإن لم يتفقوا على رأي واحد، تمهيدًا لجمعهم تحت رابطة واحدة ولواء واحد.

ومن مقاصد هذه الرسائل أنها تعالج أنواعًا من القصور في فهم بعض أمور الدين، وهذا القصور ناتج من عوامل متعددة، منها الميل من بعض الدعاة إلى التميز عن سائر المسلمين، وعدم مراعاة المحافظة على جماعة المسلمين العامة، وعدم الاهتمام الكافي بجمع كلمة المسلمين، وعدم وجود الفزع والإشفاق من تفرقهم وضعف قوتهم، كما أن من أسباب ذلك تركيز الأفكار على قضايا محدودة من الدين وضعف الاهتمام بقضايا الدين الأخرى.

كما أن من محتويات هذه الرسائل محاولة صد هجوم مكثف من أعداء الإسلام بقصد تذويب المسلمين ودمجهم في أصحاب الديانات الأخرى.

وهذا تعريف موجز بهذه الرسائل:

الأولى: «شمول الاجتهاد في الدين»، وهذه الرسالة تهدف إلى بيان أن الاجتهاد في الدين يشمل العقائد كما يشمل الأحكام الفقهية، اقتداء بالصحابة رضي الله عنهم، واسترشادًا بأقوال العلماء الربانيين المحققين، وتلمسًا للسبل التي تخلص الأمة الإسلامية من الشقاق والنزاع والعداوة والبغضاء.

الثانية: « شمول العقيدة » وهذه الرسالة تهدف إلى بيان أن العقيدة تشمل كل عمل يتعلق باعتقاد القلب وإن كان ظاهره ليس من أمور العقيدة، ومن أبرز ذلك تحكيم الإسلام في جميع شؤون الحياة ورفض الحكم بغير ما أنزل الله تعالى.

الثالثة: « شمول العبادة » وهذه الرسالة تهدف إلى بيان أن العبادة تطلق على كل عمل مشروع أريد به وجه الله تعالى، مع بيان الإيجابيات لهذا الفهم الشامل والسلبيات للفهم القاصر.

الرابعة: « شمول معالم الفرقة الناجية والطائفة المنصورة »، وهذه الرسالة تهدف إلى بيان أن صفات الفرقة الناجية والطائفة المنصورة تجمع بين العلم النافع والعمل الصالح، وما يترتب على ذلك من النتائج البناءة في قيام جماعة المسلمين وحمايتها من التصدع والانهيار.

الخامسة: « شمول السلفية »، وهذه الرسالة تهدف إلى بيان أن السلفية لا تختص بالعقائد، بل تشمل كل ما جاء به الدين من العلم النافع والعمل الصالح، ولذلك فهي تشمل قطاعًا كبيرًا من المسلمين ولا تختص بطائفة معينة، مع بيان السلبيات المترتبة على حصر السلفية في طائفة محدودة، أو في جانب معين من الدين.

السادسة: « شمول الإسلام للرسالات السماوية »، وهذه الرسالة تهدف إلى بيان أن أصل الدين الذي هو التوحيد شامل لكل الرسالات السماوية، وأن الإسلام العام يطلق على كل هذه الرسالات، وفي هذا رد على فرية التقريب بين الأديان السماوية.

وقد سمَّيتُ هذه الرسائل « الرسائل الشمولية » لأنها كلها تشتمل على تصحيح بعض المفاهيم القاصرة، وتدعو إلى شمولية الفهم لمحتويات هذه الرسائل.

هذا وقد كنت كتبت هذه الرسائل ما بين عامي أربعة وأربعمائة وألف وأربعة عشر وأربعمائة وألف، وذلك حينما كنت أدرِّس مادة العقيدة في المعهد العالي لإعداد الأئمة والدعاة التابع لرابطة العالم الإسلامي، وقد درَّست أغلب مادة هذه الرسائل لطلاب ذلك المعهد، كما نقلها عدد منهم إلى البلاد التي ذهبوا للعمل فيها ودرَّسوها لطلابهم كما أفادوني بذلك، ولقد كان بعض الطلاب يلحون عليَّ كثيرًا في طباعة هذه الرسائل، ولكني تأخرت في ذلك أولاً لانشغالي بإعداد كتاب « التاريخ الإسلامي/مواقف وعبر » الذي بلغ عشرة مجلدات، وثانيًا لأنني كنت أحاول أن أجد الوقت لإعادة النظر فيها وتنقيحها.

والآن فإنني أقدمها للأمة الإسلامية محاولاً بذلك الإسهام في الإصلاح ما استطعت، وقد بذلت جهدي في إعدادها، والتزمت أن لا أستشهد بحديث إلا إذا كان مقبولاً عند أهل الحديث، فإن يكن فيها صواب فمن توفيق الله تعالى، وإن يكن فيها خطأ فمن نفسي القاصرة.

وأسأل الله تعالى التوفيق والسداد لي ولجميع إخواني المسلمين.

**مكة المكرمة**

**1/1/1421هـ**

**6/4/2000م**

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله..

وبعد: فهذه هي الطبعة الثانية من « الرسائل الشمولية » بعد التصحيح والتنقيح.

وقد تم تنقيح هذه الطبعة بحذف بعض النصوص التي يوجد في الكتاب ما يغني عنها .

وقد دفعني إلى إعادة نشر هذه الرسائل ما وصلني من الإخوة القراء في بيان أهميتها والحاجة إليها في تصحيح بعض المفاهيم، وكذلك ما بلغني في بعض البلاد الإسلامية من أنها كانت سببا في جمع كلمة الدعاة إلى الله تعالى، ولا أنسى قصة ذلك الحبشي الذي كان من أهل العلم، وقد جاءني في عاصمة أثيوبيا « أديس أبابا » وهو يحمل هذا الكتاب بيده وقد أهوى إلى رأسي ويدي يقبلهما ويقول: هذا الكتاب أصلح ولدي الذي كان متشددا في بعض أمور الدين، وبسبب تشدده خرج من بيتي وهجرني وقاطعني، ولما قرأ هذا الكتاب جاء إلي واعتذر مني وأصبح معتدلا في فهمه وسلوكه.

وقد أخبرني عدد من الأساتذة الذين هم على مستوى عالٍ في العلم والدعوة أنهم يؤيدون ما تضمنته هذه الرسائل من تصحيح بعض المفاهيم وأنها من أسباب جمع كلمة المسلمين.

فإن يكن ماجاء في هذه الرسائل من الحق والصواب فذلك من توفيق الله تعالى، وإن يكن فيها خطأ فهو من نفسي القاصرة.

وأسأل الله تعالى لي ولسائل المسلمين التوفيق للهدى والرشاد.

**مكة المكرمة**

**25/1/1429هـ**

**3/2/2008م**

مقدمة الطبعة الثالثة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله..

وبعد: فقد تمت طباعة هذا الكتاب ونشره للمرة الأولى في عام 1421هـ بمصر، وقد نفدت تلك الطبعة.

وأعاد طباعته أحد المحسنين في مدينة«جدة»في عام 1429هـ.

وقد رأيت إعادة طباعته لتصحيح بعض الأخطاء التي وقعت في الطبعة الثانية، ولأنني عدَّلت بعض الموضوعات.

ومن منطلق قول الرسول « لا يبقى بعدي من النبوة شيء إلا المبشرات، قالوا:يارسول الله وماالمبشرات؟ قال: الرؤيا الصالحة يراها الرجل أو تُرى له»([[1]](#footnote-1)) فإنني أذكر هذه الرؤيا الصالحة ففي يوم السبت 10/8/1433هـ كنت أصلي الظهر في مسجد معهد إعداد الأئمة والدعاة مع طلاب المعهد فقام بعد الصلاة الطالب السوداني/مجدي قسم الكريم الطيب/وقال إنه رأى رؤيا صالحة،حيث قال:إنني رأيت شيخنا عبد العزيز بن عبد الله الحميدي دخل علينا في غرفة فانبعث منه رائحة المسك ثم انتشرت الرائحة الطيبة في الغرفة فدخل في غرفة أخرى وخرج إلينا وهو يحمل معه كتاب « الرسائل الشمولية»..

وقد ذكرت هذه الرؤيا لا من باب الدعاية لي وإنما من باب الدعاية للكتاب؛ حيث إن المراد بالمسك المنبعث العلم النافع الذي يشتمل عليه هذا الكتاب.

وهذه الطبعة هي المعتمدة،لأنها تشتمل على تصحيح الأخطاء في الطبعتين السابقتين،ولأنني عدلت فيها بعض الموضوعات، وحذفت بعض الموضوعات التي رأيت من المناسب حذفها.

**مكة المكرمة**

**1/9/1433هـ**

**19/7/2012م**

الرسالة الأولى

شمول الاجتهاد في الدين

مقدمة الرسالة الأولى

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

وبعد: فإن من أعظم الأمور التي فرقت المسلمين إلى شيع وأحزاب اختلاف بعض أهل العلـم فـي أمور العقيدة، ثم ماترتب على ذلك من انتقادات واتهامات وبراءة أحيانًا، فقد حكم بعض العلماء على مخالفيهم بالابتداع والضلال والفسق وأحيانًا بالكفر، وامتُحن بعضهم فحصل له شيء من الأذى.

وهذه الأحكام التي ترتبت على الخلاف العقدي كانت من أبرز الأسباب التي حالت دون اجتماع جماعة المسلمين وذلك لأن عامة المسلمين وطلاب العلم وأساتذته بمختلف أنواعه تبع لعلماء الدين، فإذا كان علماء الدين يطعن بعضهم ببعض في العقيدة فكيف يجتمعون؟ وإذا لم يجتمعوا فكيف يجتمع سائر المسلمين؟!

أما الخلاف ذاته بين العلماء فقد وجد بين الصحابة رضي الله عنهم في الأمور العلمية كالعقائد والأمور العملية كالفقه - وإن كان قليلاً في أمور العقيدة كخلافهم في رؤية رسول الله ربه في الدنيا، وهل يعذَّب الميت ببكاء أهله عليه أم لا؟ - ولكن لم يكن له أثر في إضعاف جماعتهم، كما أن الخلاف في الأمور العملية التي أصبح العلماء يطلقون عليها «الفقه » قد وجد بعد الصحابة رضي الله عنهم ولم يكن له أثر في إضعاف الجماعة إلا قليلاً، وذلك لأنه لم يترتب عليه أحكام بالبدعة والضلال والفسوق والكفر.

ولقد حصل في هذا العصر من بعض طلاب العلم أنواع من السلوك الشاذ مثل عدم السلام على المخالف وعدم الصلاة خلفه، بسبب الخلافات العقدية.

ولقد أبلغني بعض طلابي من المعهد العالي لإعداد الأئمة والدعاة في عدة دورات ما يجري في البلاد الإسلامية من تطاحن بين بعض أفراد الجماعات الإسلامية وتبادل الاتهامات، وأن أكثر ذلك راجع إلى الخلاف في أمور العقيدة، وخاصة ما يتعلق بالأسماء والصفات.

كما أنني علمت عن ظاهرة انتشار الغلو في بعض المجتمعات فيما يتعلق بالحكم على علماء الدين، حيث بدأت تظهر من بعض طلاب العلم اتهامات لبعض أكابر العلماء بالابتداع والضلال.

ولقد كان ذلك وما سيأتي ذكره مما دفعني إلى نشر هذه الرسالة، لعل ذلك يخفف من المعركة المحتدمة بين طلاب العلم، وخاصة الدعاة إلى الله تعالى الذين تنتظر الأمة خلاصها على أيديهم من هذا الوضع المتردي الذي نعيش فيه.

بل لعل ما تحتوي عليه هذه الرسالة من محاولة الإصلاح يكون سببًا في تآلف القلوب وجمع الشمل، وتوحيد الصف نحو جهاد الأعداء.

هذا وإنني لم أكتب هذه الرسالة للترجيح بين أقوال العلماء المختلفين , ولا لبيان الصواب منها من الخطأ , فإن هذا قد يتعارض مع الأهداف من تحرير هذه الرسالة التي قصدت منها تقريب وجهات النظر بين أهل العلم الديني وأن ينظر بعضهم إلى بعض نظرة محبة وتقدير , وأن يعذر بعضهم بعضًا فيما اختلفوا فيه , مما يسوغ فيه الاختلاف , وأن يحكموا على مخالفيهم بأنهم قد اجتهدوا فأخطؤوا إذا كانوا من أهل الاجتهاد.

وإنما أردت أن أحدد أبرز القضايا التي يدور حولها هذا البحث , وأن أبين أن الاجتهاد سائغ في أمور الدين كلها بالنسبة لأهل السنة والجماعة الذين يجعلون الكتاب والسنة هما مصدر العلم الديني ويجعلون أصولهم منبثقة منهما, ويحتكمون إليهما عند الاختلاف, ويعتقدون بعدالة الصحابة رضي الله عنهم ويقدمون أقوالهم على آراء العلماء الذين جاؤوا من بعدهم.

أما الذين يجهلون السنة النبوية ويطعنون ببعض الصحابة كالخوارج والرافضة.

والذين يعتبرون مرجعهم الأساسي هو العقل , فيردون إليه نصوص الكتاب والسنة ويحتكمون إليه عند التنازع كالمعتزلة والجهمية وأتباع الفلاسفة.

أما هؤلاء فلا عبرة بأقوالهم وآرائهم لأنهم ليسوا من أهل الاجتهاد المعتدِّ به لمخالفتهم أهل السنة في أصول الدين.

- نماذج من اجتهاد الصحابة -

ومما يدل على أن من اجتهد في الدين فأخطأ أنه لا إثم عليه ما أخرجه الشيخان من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال قال النبي يوم الأحزاب: لايصلينَّ أحد العصر إلا في بني قريظة، فأدرك بعضهم العصر في الطريق فقال بعضهم: لانصلي حتى نأتيهم، وقال بعضهم: بل نصلي، لم يُرِد منا ذلك، فَذُكر ذلك للنبي فلم يعنِّف واحدًا منهم([[2]](#footnote-2)).

وفي هذا الحديث يقول الحافظ ابن حجر: وقد استدل به الجمهور على عدم تأثيم من اجتهد لأنه لم يعنف أحدًا من الطائفتين، فلو كان هناك إثم لعنف من أثم([[3]](#footnote-3)).

وهذا في مجال الأحكام العملية، ولا فرق في الدين بين الأحكام العملية والعقائد العلمية كما سيأتي.

وقد ذكر الإمام ابن تيمية أمثلة من اختلاف الصحابة في بعض أمور العقيدة ومن ذلك قولـه: فعائشة أم المؤمنين -رضي الله عنها-قد خالفت ابن عباس وغيره من الصحابة في أن محمدًا رأى ربه، وقالت:«من زعم أن محمدًا رأى ربه فقد أعظم على الله تعالى الفرية»([[4]](#footnote-4))، وجمهور الأمة على قول ابن عباس، مع أنهم لا يبدِّعون المانعين الذين وافقوا أم المؤمنين رضي الله عنها، وكذلك أنكرت أن يكون الأموات يسمعون دعاء الحي لماَّ قيل لها:إن النبي قال: «ماأنتم بأسمع لما أقول منهم»فقالت: إنما قال: إنهم ليعلمون الآن أن ما قلت لهم حق([[5]](#footnote-5)).ومع هذا فلاريب أن الموتى يسمعون خفق النعال، كما ثبت عن رسول الله ([[6]](#footnote-6)):ثم ذكر قوله «وما من رجل يمر بقبر الرجل كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه، إلا رد الله عليه روحه حتى يرد عليه السلام»([[7]](#footnote-7)) صح ذلك عن النبي ، إلى غير ذلك من الأحاديث. وأم المؤمنين تأولت، والله يرضى عنها. وكذلك معاوية نُقل عنه في أمر المعراج أنه قال: إنما كان بروحه، والناس على خلاف معاوية ومثل ذلك كثير. وأما الاختلاف في«الأحكام » فأكثر من أن ينضبط، ولو كان كل ما اختلف مسلمان في شيء تهاجرا لم يبق بين المسلمين عصمة ولا أخوة، ولقد كان أبو بكر وعمر - رضي الله عنهما - سيدا المسلمين يتنازعان في أشياء لا يقصدان إلا الخير، وقد قال النبي لأصحابه يوم بني قريظة: « لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة فأدركتهم العصر في الطريق، فقال قوم: لا نصلي إلا في بني قريظة، وفاتهم العصر. وقال قوم: لم يرد منا تأخير الصلاة، فصلوا في الطريق، فلم يعب واحدًا من الطائفتين». أخرجاه في الصحيحين من حديث ابن عمر، وهذا وإن كان في الأحكام فما لم يكن من الأصول المهمة فهو ملحق بالأحكام([[8]](#footnote-8)) .

ويقصد بغير الأمور المهمة جزئيات العقيدة لأنه إنما ساق هذا الدليل بعد ذكر خلاف الصحابة رضي الله عنهم في بعض أمور العقيدة.

وهذه الأمثلة التي ذكرها ابن تيمية من أوضح الأدلة على أن الاجتهاد في أمور العقيدة كان معروفًا عند الصحابة رضي الله عنهم وأنه لم يكن يترتب على الخلاف في ذلك تبديع ولا تضليل.

- اقتباسات من كلام الإمام ابن تيمية -

إننا حينما نستعرض كلام العلماء الكبار في هذا الشأن نجد لهم نظرات معتدلة في الحكم على المخالفين في كل أمور الدين، وسيكون التركيز في هذه الرسالة على بيان شيء من أقوال عالم من أعظم علماء المسلمين، كان له صولات وجولات في جميع علوم الدين، وجاهد طوال حياته بلسانه وقلمه لحماية دين الإسلام وتنقيته مما شابه من أغاليط المغالطين ودسائس الماكرين وأوهام المخطئين.. ذلكم هو الإمام العلامة شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبدالسلام ابن تيمية، الذي جمع الله تعالى له علوم من تقدمه فعرضها بعدالة، واعتدل في حكمه على المخالفين.

وأبدأ بنقل بيانه عن مصطلحات يتكرر ذكرها في هذا المجال بينما يقلُّ استعمالها في التعريف بالعلوم حيث يقول: أما العلم بالدين وكشفه فالدين نوعان: أمور خبرية اعتقادية وأمور طلبية عملية.

فالأول كالعلم بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، ويدخل في ذلك أخبار الأنبياء وأممهم ومراتبهم في الفضائل وأحوال الملائكة وصفاتهم وأعمالهم، ويدخل في ذلك صفة الجنة والنار وما في الأعمال من الثواب والعقاب، وأحوال الأولياء والصحابة وفضائلهم ومراتبهم وغير ذلك.

والثاني الأمور العملية الطلبية من أعمال الجوارح والقلب كالواجبات والمحرمات والمستحبات والمكروهات والمباحات، فإن الأمر والنهي قد يكون بالعلم والاعتقاد، فهو من جهة كونه علمًا واعتقادًا أو خبرًا صادقًا أو كاذبًا يدخل في القسم الأول، ومن جهة كونه مأمورًا به أو منهيًّا عنه يدخل في القسم الثاني، مثل شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، فهذه الشهادة من جهة كونها صادقة مطابقة لِمَخبرها فهي من القسم الأول، ومن جهة أنها فرض واجب وأن صاحبها بها يصير مؤمنًا يستحق الثواب، وبعدمها يصير كافرًا يحل دمه وماله فهي من القسم الثاني([[9]](#footnote-9)).

أصول الدين وفروعه:

وفي بيان أصول الدين وفروعه وأن المجتهد إذا أخطأ لا يأثم يذكر ابن تيمية طوائف المسلمين الذين اختلفوا في باب الأسماء والصفات، ثم يذكر أن بعض السلف لا يرى الانتساب في أصول الدين إلى عالم معين وإنما يرى الانتساب إلى الكتاب والسنة، ثم قال: وهذه طريقة جيدة ولكن هذا مما يسُوغ فيه الاجتهاد؛ فإن مسائل الدِّقِّ في الأصول لا يكاد يتفق عليها طائفة؛ إذ لو كان كذلك لما تنازع في بعضها السلف من الصحابة والتابعين، وقد يُنكَر الشيء في حال دون حال. وعلى شخص دون شخص.

وأصل هذا ما قد ذكرته في غير هذا الموضع: أن المسائل الخبرية قد تكون بمنزلة المسائل العملية؛ وإن سمِّيتْ تلك « مسائل أصول » وهذه « مسائل فروع» فإن هذه التسمية محدثة، قسَّمها طائفة من الفقهاء والمتكلمين؛ وهو على المتكلمين والأصوليين أغلب؛ لا سيما إذا تكلموا في مسائل التصويب والتخطئة.

وأما جمهور الفقهاء المحققين والصوفية فعندهم أن الأعمال أهم وآكد من مسائل الأقوال المتنازع فيها؛ فإن الفقهاء كلامهم إنما هو فيها، وكثيرًا ما يكرهون الكلام في كل مسألة ليس فيها عمل، كما يقوله مالك وغيره من أهل المدينة، بل الحق أن الجليل من كل واحد من الصنفين «مسائل أصول » والدقيق « مسائل فروع ».

فالعلم بوجوب الواجبات كمباني الإسلام الخمس، وتحريم المحرمات الظاهرة المتواترة، كالعلم بأن الله على كل شيء قدير، وبكل شيء عليم، وأنه سميع بصير، وأن القرآن كلام الله، ونحو ذلك من القضايا الظاهرة المتواترة؛ ولهذا من جحد تلك الأحكام العملية المجمع عليها كفر، كما أن من جحد هذه كفر.

وقد يكون الإقرار بالأحكام العملية أوجب من الإقرار بالقضايا القولية؛ بل هذا هو الغالب، فإن القضايا القولية يكفي فيها الإقرار بالجُمَلِ؛ وهو الإيمان بالله وملائكته، وكتبه ورسله، والبعث بعد الموت، والإيمان بالقدر خيره وشره.

وأما الأعمال الواجبة فلا بد من معرفتها على التفصيل؛ لأن العمل بها لا يمكن إلا بعد معرفتها مفصلة؛ ولهذا تقر الأمة من يفصلها على الإطلاق، وهم الفقهاء؛ وإن كان قد يُنكر على من يتكلم في تفصيل الجمل القولية؛ للحاجة الداعية إلى تفصيل الأعمال الواجبة، وعدم الحاجة إلى تفصيل الجمل التي وجب الإيمان بها مجملة.

إلى أن قال رحمه الله:

ومما يتصل بذلك: أن المسائل الخبرية العلمية قد تكون واجبة الاعتقاد، وقد تجب في حال دون حال، وعلى قوم دون قوم؛ وقد تكون مستحبة غير واجبة، وقد تستحب لطائفة أو في حال كالأعمال سواء.

**وقد تكون معرفتها مُضرة لبعض الناس فلا يجوز تعريفهم بها، كما قال علي «حدثوا الناس بما يعرفون، ودعوا ماينكرون؛ أتحبون** أن يكذَّب الله ورسوله»**([[10]](#footnote-10))**وقال ابن مسعود :«مامن رجل يحدث قومًا حديثًا لا تبلغه عقولهم إلاكان فتنة لبعضهم»**([[11]](#footnote-11))**.

**قال ابن تيمية: فإذا كان العلم « بهذه المسائل » قد يكون نافع**ًا**، وقد يكون ضار**ًا **لبعض الناس، تبين لك أن القول قد ينكر في حال دون حال، ومع شخص دون شخص؛ وأن العالم قد يقول القولين الصوابين، كل قول مع قوم؛ لأن ذلك هو الذي ينفعهم؛ مع أن القولين صحيحان لا منافاة بينهما؛ لكن قد يكون قولهما جميع**ًا **فيه ضرر على الطائفتين؛ فلا يجمعهما إلا لمن لا يضره الجمع.**

**وإذا كانت قد تكون قطعية، وقد تكون اجتهادية: سوَّغ اجتهاديتها ما سوغ في المسائل العملية، وكثير من تفسير القرآن، أو أكثره من هذا الباب؛ فإن الاختلاف في كثير من التفسير هو من باب المسائل العلمية الخبرية لا من باب العملية؛ لكن قد تقع الأهواء في المسائل الكبار، كما قد تقع في مسائل العمل([[12]](#footnote-12)).**

**ويقول في موضع آخر: وهكذا الأقوال التي يكفر قائلها قد يكون الرجل لم تبلغه النصوص الموجبة لمعرفة الحق، وقد تكون عنده ولم تثبت عنده، أو لم يتمكن من فهمها، وقد يكون قد عرضت له شبهات يعذره الله بها، فمن كان من المؤمنين مجتهد**ًا **في طلب الحق وأخطأ فإن الله يغفر له خطأه كائن**ًا **ما كان، سواء كان في المسائل النظرية، أو العملية. هذا الذي عليه أصحاب النبي وجماهير أئمة الإسلام، وما قسموا المسائل إلى مسائل أصول يُكفَّر بإنكارها، ومسائل فروع لا يكفر بإنكارها.**

**فأما التفريق بين نوع وتسميته مسائل الأصول وبين نوع آخر وتسميته مسائل الفروع فهذا الفرق ليس له أصل لا عن الصحابة، ولا عن التابعين لهم بإحسان، ولا أئمة الإسلام، وإنما هو مأخوذ عن المعتزلة وأمثالهم من أهل البدع، وعنهم تلقاه من ذكره من الفقهاء في كتبهم، وهو تفريق متناقض، فإنه يقال لمن فرق بين النوعين:ماحدُّ مسائل الأصول التي يكفَّر المخطئ فيها؟وما الفاصل بينها وبين مسائل الفروع؟ فإن قال: مسائل الأصول هي مسائل الاعتقاد ومسائل الفروع هي مسائل العمل. قيل له: فتنازع الناس في محمد هل رأى ربه أم لا؟ وفي أن عثمان أفضل من علي، أم علي أفضل؟وفي كثير من معاني القرآن، وتصحيح بعض الأحاديث هي من المسائل الاعتقادية العلمية، ولا كفر فيها بالاتفاق، ووجوب الصلاة والزكاة والصيام والحج وتحريم الفواحش والخمر هي مسائل عملية، والمنكِر لها يكفُر بالاتفاق([[13]](#footnote-13)).**

**وقال ابن تيمية في الحكم على المجتهدين: إن الناس قد تكلموا في تصويب المجتهدين وتخطئتهم وتأثيمهم وعدم تأثيمهم في مسائل الفروع والأصول، ونحن نذكر أصولاً جامعة نافعة:**

**الأصل الأول: أنه هل يمكن كل واحد أن يعرف باجتهاده الحق في كل مسألة فيها نزاع؟ وإذا لم يمكنه فاجتهد واستفرغ وسعه فلم يصل إلى الحق؛ بل قال ما اعتقَد أنه هو الحق في نفس الأمر؛ ولم يكن هو الحق في نفس الأمر: هل يستحق أن يعاقب أم لا؟ هذا أصل المسألة.**

**ثم ذكر أقوال بعض الطوائف في تأثيم المجتهدين المخطئين، إلى أن قال: وأما غير هؤلاء فيقول: هذا قول السلف وأئمة الفتوى كأبي حنيفة والشافعي؛ والثوري وداود بن علي وغيرهم، لا يُؤثِّمون مجتهد**ًا **مخطئ**ًا **في المسائل الأصولية ولا في الفروعية، كما ذكر ذلك عنهم ابن حزم وغيره؛ ولهذا كان أبو حنيفة والشافعي وغيرهما يقبلون شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية(**[[14]](#footnote-14)**)، ويصححون الصلاة خلفهم، والكافر لا تقبل شهادته على المسلمين ولا يصلَّى خلفه، وقالوا: هذا هو القول المعروف عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان وأئمة الدين: أنهم لا يكفِّرون ولا يفسِّقون ولا يؤثِّمون أحد**ًا **من المجتهدين المخطئين، لا في مسألة عملية ولا علمية، قالوا: والفرق بين مسائل الفروع والأصول إنما هو من أقوال أهل البدع من أهل الكلام والمعتزلة والجهمية ومن سلك سبيلهم، وانتقل هذا القول إلى أقوام تكلموا بذلك في أصول الفقه، ولم يعرفوا حقيقة هذا القول ولا غوره.**

**قالوا: والفرق بين ذلك في مسائل الأصول والفروع، كما أنها محدثة في الإسلام لم يدل عليها كتاب ولا سنة ولا إجماع، بل ولا قالها أحد من السلف والأئمة، فهي باطلة عقلاً؛ فإن المفرقين بين ما جعلوه مسائل أصول ومسائل فروع لم يفرقوا بينهما بفرق صحيح يميز بين النوعين، بل ذكروا ثلاثة فروق أو أربعة كلها باطلة.**

**فمنهم من قال: مسائل الأصول هي العلمية الاعتقادية التي يطلب فيها العلم والاعتقاد فقط، ومسائل الفروع هي العملية التي يطلب فيها العمل. قالوا: وهذا فرق باطل؛ فإن المسائل العملية فيها ما يكفر جاحده، مثل: وجوب الصلوات الخمس والزكاة وصوم شهر رمضان وتحريم الزنى والربا والظلم والفواحش. وفي المسائل العلمية ما لا يأثم المتنازعون فيه، كتنازع الصحابة: هل رأى محمد ربه؟ وكتنازعهم في بعض النصوص: هل قاله النبي أم لا؟ وما أراد بمعناه؟ وكتنازعهم في بعض الكلمات: هل هي من القرآن أم لا؟ وكتنازعهم في بعض معاني القرآن والسنة: هل أراد الله ورسوله كذا وكذا؟**

**قالوا: والمسائل العملية فيها عمل وعلم فإذا كان الخطأ مغفور**ًا **فيها فالتي فيها علم بلا عمل أولى أن يكون الخطأ فيها مغفور**ًا**. ومنهم من قال: المسائل الأصولية هي ما كان عليها دليل قطعي، والفرعية ما ليس عليها دليل قطعي. قال أولئك: وهذا الفرق خطأ أيض**ًا**؛ فإن كثير**ًا **من المسائل العملية عليها أدلة قطعية عند من عرفها وغيرهم لم يعرفها، وفيها ما هو قطعي بالإجماع كتحريم المحرمات ووجوب الواجبات الظاهرة، ثم لو أنكرها الرجل بجهل وتأويل لم يكفر حتى تقام عليه الحجة، كما أن جماعة استحلوا شرب الخمر على عهد عمر منهم قدامة([[15]](#footnote-15))، ورأوا أنها حلال لهم؛ ولم تكفِّرهم الصحابة حتى بينوا لهم خطأهم فتابوا ورجعوا([[16]](#footnote-16)).**

**وقد كان على عهد رسول الله طائفة أكلوا بعد طلوع الفجر حتى تبين لهم الخيط الأبيض من الخيط الأسود؛ ولم يُؤثِّمهم النبي فضلاً عن تكفيرهم، وخطؤهم قطعي. وكذلك أسامة بن زيد قد قتل الرجل المسلم وكان خطؤه قطعيّ**ًا**، وكذلك الذين وجدوا رجلاً في غنم له فقال: إني مسلم فقتلوه وأخذوا ماله، كان خطؤهم قطعيّ**ًا**. وكذلك خالد بن الوليد قتل بني جذيمة وأخذ أموالهم كان مخطئًا قطعًا.**

وكذلك الذين تيمموا إلى الآباط، وعمار الذي تمعك في التراب للجنابة كما تمعك الدابة، بل والذين أصابتهم جنابة فلم يتيمموا ولم يصلُّوا كانوا مخطئين قطعًا. وفي زماننا لو أسلم قوم في بعض الأطراف ولم يعلموا بوجوب الحج أو لم يعلموا تحريم الخمر لم يُحدُّوا على ذلك، وكذلك لو نشأوا بمكان جهل.

وقد زنت على عهد عمر امرأة فلما أقرت به قال عثمان: إنها لتستهل به استهلال من لا يعلم أنه حرام. فلما تبين للصحابة أنها لا تعرف التحريم لم يحدُّوها! واستحلال الزنى خطأ قطعًا.

والرجل إذا حلف على شيء يعتقده كما حلف عليه فتبين بخلافه فهو مخطئ قطعًا، ولا إثم عليه باتفاق، وكذلك لا كفارة عليه عند الأكثرين.

ومن اعتقد بقاء الفجر فأكل هو مخطئ قطعًا إذا تبين له الأكل بعد الفجر؛ ولا إثم عليه، وفي القضاء نزاع، وكذلك من اعتقد غروب الشمس فتبين بخلافه. ومثل هذا كثير.

إلى أن قال: ومنهم من فرق بفرق ثالث وقال: المسائل الأصولية هي المعلومة بالعقل، فكل مسألة علمية استقل العقل بدركها فهي من مسائل الأصول التي يكفر أو يفسق مخالفها، والمسائل الفروعية هي المعلومة بالشرع، قالوا: فالأول كمسائل الصفات والقدر؛ والثاني كمسائل الشفاعة وخروج أهل الكبائر من النار.

فيقال لهم: ما ذكرتموه بالضد أولى، فإن الكفر والفسق أحكام شرعية ليس ذلك من الأحكام التي يستقل بها العقل.

إلى أن قال: وحينئذ فإن كان الخطأ في المسائل العقلية التي يقال: إنها أصول الدين كفرًا، فهؤلاء السالكون هذه الطرق الباطلة في العقل المبتدعة في الشرع هم الكفار لا من خالفهم، وإن لم يكن الخطأ فيها كفرًا فلا يكفَّر من خالفهم فيها، فثبت أنه ليس كافرًا في حكم الله ورسوله على التقديرين، ولكن من شأن أهل البدع أنهم يبتدعون أقوالاً يجعلونها واجبة في الدين، بل يجعلونها من الإيمان الذي لا بد منه، ويكفِّرون من خالفهم فيها ويستحلون دمه، كفعل الخوارج والجهمية والرافضة والمعتزلة وغيرهم.

وأهل السنة لا يبتدعون قولاً ولا يكفِّرون من اجتهد فأخطأ، وإن كان مخالفًا لهم مستحلاًّ لدمائهم، كما لم تكفِّر الصحابة الخوارج مع تكفيرهم لعثمان وعلي ومن والاهما واستحلالهم لدماء المسلمين المخالفين لهم([[17]](#footnote-17)).

وبهذا تبين بطلان هذه الأقوال في بيان أصول الدين وفروعه فيبقى القول الذي ذكره الإمام ابن تيمية قبل ذلك هو القول الصحيح وهو أن المسائل الكبيرة في الدين هي أصول الدين وأن المسائل الصغيرة هي فروع الدين سواء في القضايا العلمية التي على رأسها أمور العقيدة أو في القضايا العملية التي يراد بها ما يحتويه علم الفقه.

ويمكن أن يمثل للمسائل الكبيرة التي هي من أصول الدين بالإيمان بأسماء الله تعالى وصفاته، فالذين ينكرون أن لله تعالى صفات يتصف بها قد خالفوا أهل السنة في أصل من أصول الدين، وذلك كالمعتزلة والجهمية، أما تأويل بعض صفات الله تعالى على خلاف ظاهرها بقصد تنزيهه عز وجل عن مشابهة المخلوقين فإن هذا من المسائل الصغيرة التي تتفرع عن ذلك الأصل، فإذا كان هؤلاء المؤولون من العلماء المجتهدين فإنهم قد اجتهدوا في مسائل فرعية في العقيدة، وذلك كالأشعرية والماتريدية.

ومن أمثلة المسائل الكبيرة في العقيدة دعاء غير الله تعالى فيما لا يقدر عليه إلا هو سبحانه، فالذين يجيزون ذلك قد وقعوا في المخالفة في أصول الدين، أما التوسل بالصالحين فإنه من المسائل الفرعية في العقيدة، فيحكم على المخالف فيها بالخطأ إذا كان من أهل الاجتهاد.

وبهذا يتبين خطأ العلماء الذين أخرجوا الصلاة من أصول الدين وهي عمود الإسلام كما صح عن رسول الله ، فهل يكون عمود الشيء الذي لا يقوم إلا عليه فرعًا من ذلك الشيء؟!

**ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية في موضع آخر في حواره مع المخالفين في** باب أسماء الله تعالى وصفاته:

**ثم قلت لهم: وليس كل من خالف في شيء من هذا الاعتقاد يجب أن يكون هالك**ًا**، فإن المنازع قد يكون مجتهد**ًا **مخطئًا يغفر الله خطأه، وقد لا يكون بلغه في ذلك من العلم ما تقوم به عليه الحجة، وقد يكون له من الحسنات ما يمحو الله به سيئاته، وإذا كانت ألفاظ الوعيد المتناولة له لا يجب أن يدخل فيها المتأول والقانت وذو الحسنات الماحية والمغفور له وغير ذلك فهذا أولى([[18]](#footnote-18)).**

**وفي موضع آخر يؤكد ابن تيمية رحمه الله عدم المؤاخذة في الخطأ في أمور الاعتقاد، حيث يقول: ولا ريب أن الخطأ في دقيق العلم مغفور للأمة وإن كان ذلك في المسائل العلمية، ولولا ذلك لهلك أكثر فضلاء الأمة، وإذا كان الله يغفر لمن جهل تحريم الخمر لكونه نشأ بأرض جهل مع كونه لم يطلب العلم فالفاضل المجتهد في طلب العلم بحسب ما أدركه في زمانه ومكانه إذا كان مقصوده متابعة الرسول بحسب إمكانه هو أحق بأن يتقبل الله حسناته ويثيبه على اجتهاده، ولا يؤاخذه بما أخطأ، تحقيق**ًا **لقوله:** ﭽﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫﯬ ﭼ **[البقرة:286 ] وأهل السنة جزموا بالنجاة لكل من اتقى الله تعالى، كما نطق به القرآن([[19]](#footnote-19))، وإنما توقفوا في شخص معين لعدم العلم بدخوله في المتقين([[20]](#footnote-20)).**

**ويذكر رحمه الله اختلاف الصحابة رضي الله عنهم في بعض المسائل العلمية الاعتقادية ويبين مذهب أهل السنة والجماعة في عذر المجتهد إذا أخطأ فيقول:**

**وتنازعوا في مسائل علمية اعتقادية كسماع الميت صوت الحي، وتعذيب الميت ببكاء أهله، ورؤية محمد ربه قبل الموت، مع بقاء الجماعة والألفة.**

**وهذه المسائل منها ما أَحدُ القولين خطأ قطع**ًا**. ومنها ما المصيب في نفس الأمر واحد عند الجمهور أتباع السلف، والآخر مُؤَدٍّ لما وجب عليه بحسب قوة إدراكه وهل يقال له: مصيب أو مخطئ؟ فيه نزاع. ومن الناس من يجعل الجميع مصيبين ولا حكم في نفس الأمر.**

**ومذهب أهل السنة والجماعة أنه لا إثم على من اجتهد([[21]](#footnote-21))وإن أخطأ ([[22]](#footnote-22)).**

**ويذكر رحمه الله أن العالم إذا أخطأ يُترك خطؤه ولكنه لا يكفَّر ولا يفسَّق ولا يؤثَّم وذلك في جوابه على سؤال حول موضوع عصمة الأنبياء عليهم السلام حيث يقول: وقد اتفق أهل السنة والجماعة على أن علماء المسلمين لا يجوز تكفيرهم بمجرد الخطأ المحض بل كل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ، وليس كل من يترك بعض كلامه لخطأ أخطأه يكفر ولا يفسق، بل ولا يأثم، فإن الله تعالى قال في دعاء المؤمنين:** ﭽ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫﯬ ﭼ **وفي الصحيح([[23]](#footnote-23))عن النبي :«أن الله تعالى قال: قد فعلت»([[24]](#footnote-24)).**

**وبيَّن في موضع آخر أن المجتهدين من العلماء في أمور الدين إن أصابوا فلهم أجران وإن أخطؤوا فلهم أجر على اجتهادهم والله يغفر لهم خطأهم حيث يقول: ولكن الأنبياء صلوات الله عليهم هم الذين قال العلماء: إنهم معصومون من الإصرار على الذنوب فأما الصديقون والشهداء والصالحون فليسوا بمعصومين، وهذا في الذنوب المحققة، وأما ما اجتهدوا فيه فتارة يصيبون وتارة يخطئون، فإذا اجتهدوا وأصابوا فلهم أجران، وإذا اجتهدوا وأخطؤوا فلهم أجر على اجتهادهم وخطؤهم مغفور لهم، وأهل الضلال يجعلون الخطأ والإثم متلازمين، فتارة يغْلُون فيهم ويقولون: إنهم معصومون وتارة يجفون عنهم ويقولون: إنهم باغون بالخطأ، وأهل العلم والإيمان لا يعصمون. ولا يُؤثِّمون ([[25]](#footnote-25)).**

**ويذكر رحمه الله في موضع آخر أن تأثيم المجتهدين هو مذهب الخوارج حيث يقول عنهم: وكان سبب خروجهم ما فعله أمير المؤمنين عثمان وعلي ومن معهما من الأنواع التي فيها تأويل فلم يحتملوا ذلك، وجعلوا موارد الاجتهاد بل الحسنات ذنوبًا وجعلوا الذنوب كفرًا ([[26]](#footnote-26)).**

**ثم ذكر ابن تيمية رحمه الله أن رفع الإثم عن المخطئين في اجتهادهم مشروط بلزومهم جماعة المسلمين وعدم مفارقتهم إياهم وعدم براءتهم من المسلمين المخالفين لهم حيث يقول:**

**ومثل هؤلاء إذا لم يجعلوا ما ابتدعوه قولاً يفارقون به جماعة المسلمين، يوالون عليه ويعادون كان من نوع الخطأ. والله سبحانه وتعالى يغفر للمؤمنين خطأهم في مثل ذلك ولهذا وقع في مثل هذا كثير من سلف الأمة وأئمتها؛ لهم مقالات قالوها باجتهاد وهي تخالف ما ثبت في الكتاب والسنة؛ بخلاف من والى مُوافِقَه وعادى مُخالِفَه وفرق بين جماعة المسلمين وكفَّر وفسَّق مخالِفَه دون موافِقِه في مسائل الآراء والاجتهادات؛ واستحل قتال مخالِفِه دون موافِقِه فهؤلاء أهل التفرق والاختلافات([[27]](#footnote-27)).**

**وفي موضع آخر يبين المؤلف عذر المجتهد إذا أخطأ سواء في الأصول أو الفروع ويبين أن تقسيم الدين إلى أصول وفروع ليس من منهج السلف ولكنه ظهر من جهة المعتزلة ثم انتقل إلى أهل السنة وذلك بعد أن ذكر منهج السلف في الترجيح بين الأدلة التي يسميها بعض المتكلمين « أمارات » حيث يقول:**

**وأما السلف والأئمة الأربعة والجمهور فيقولون: بل الأمارات بعضها أقوى من بعض في نفس الأمر وعلى الإنسان أن يجتهد ويطلب الأقوى فإذا رأى دليلاً أقوى من غيره ولم ير ما يعارضه عمل به، ولا يكلف الله نفسًا إلا وسعها.**

**وإذا كان في الباطن ما هو أرجح منه كان مخطئ**ًا **معذورًا، وله أجر على اجتهاده وعمله بما تبين له رجحانه، وخطؤه مغفور له، وذلك الباطن هو الحكم، لكن بشرط القدرة على معرفته، فمن عجز عن معرفته لم يؤاخذ بتركه.**

**فإذا أريد بالخطأ الإثم فليس المجتهد بمخطئ، بل كل مجتهد مصيب مطيع لله فاعل ما أمره الله به، وإذا أريد به عدم العلم بالحق في نفس الأمر فالمصيب واحد وله أجران.**

**إلى أن قال:**

**وهذه حال أهل الاجتهاد والنظر والاستدلال في الأصول والفروع، ولم يفرق أحد من السلف والأئمة بين أصول وفروع.**

**بل جَعْلُ الدين « قسمين » أصولاً وفروع**ًا **لم يكن معروف**ًا **في الصحابة والتابعين، ولم يقل أحد من السلف والصحابة والتابعين إن المجتهد الذي استفرغ وسعه في طلب الحق يأثم لا في الأصول ولا في الفروع، ولكن هذا التفريق ظهر من جهة المعتزلة وأدخله في أصول الفقه من نقل ذلك عنهم. وحكوا عن عبيد الله بن الحسن العنبري أنه قال: كل مجتهد مصيب. ومراده أنه لا يأثم.**

**وهذا قول عامة الأئمة كأبي حنيفة والشافعي وغيرهما([[28]](#footnote-28))..**

**ويقول رحمه الله: ولاريب أن من اجتهد في** **طلب الحق والدين من جهة الرسول ، وأخطأ في بعض ذلك فالله يغفر له خطأه، تحقيقًا للدعاء الذي استجابه الله لنبيه وللمؤمنين حيث قالوا** ﭽﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫﯬﭼ**[البقرة:286].**

**ومن اتبع ظنه وهواه فأخذ يشنِّع على مَنْ خالفه بما وقع فيه من خطأ ظنه صوابًا بعد اجتهاده، وهو من البدع المخالفة للسنة، فإنه يلزمه نظير ذلك أو أعظم أو أصغر فيمن يعظِّمه هو من أصحابه، فقلَّ من يَسْلم من مثل ذلك في المتأخرين، لكثرة الاشتباه والاضطراب، وبُعْد الناس عن نور النبوة وشمس الرسالة الذي به يحصل الهدى والصواب، ويزول به عن القلوب الشك والارتياب([[29]](#footnote-29)).**

**ويقول أيضًا: ولا ريب أن الخطأ في دقيق العلم مغفور للأمة وإن كان ذلك في المسائل العلمية([[30]](#footnote-30))، ولولا ذلك لهلك أكثر فضلاء الأمة، وإذا كان الله تعالى يغفر لمن جهل وجوب الصلاة وتحريم الخمر لكونه نشأ بأرض جهل مع كونه لم يطلب العلم فالفاضل المجتهد في طلب العلم بحسب ما أدركه في زمانه ومكانه إذا كان مقصوده متابعة الرسول بحسب إمكانه هو أحق بأن يتقبل الله حسناته ويثيبه على اجتهاداته ولا يؤاخذه بما أخطأه، تحقيقًا لقولــه تـعالى**ﭽ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫﯬ ﭼ**([[31]](#footnote-31)).**

**ويقول رحمه الله في بيان هذا الموضوع: والخطأ المغفور في الاجتهاد هو في نوعي المسائل الخبرية والعملية([[32]](#footnote-32)) كما قد بُسط في غير موضع…ثم ذكر أمثلة على ذلك منها مَن اعتقد أن الله تعالى لا يُرى في الآخرة لقوله** ﭽ ﭥ ﭦ ﭧﭼ **[الأنعام:103 ]، ولقوله:** ﭽ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﭼ **[الشورى:51]، ومنها اعتقاد أن الله تعالى لا يَعجب كما اعتقد ذلك القاضي شريح لاعتقاده أن العجب إنما يكون مِن جَهـل السبب والله منزه عن الجهل([[33]](#footnote-33)).ومنها اعتقاد أن الميت لا يسمع خطاب الحي لاعتقاده أن قوله تعالى:** ﭽ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬﭼ **[النمل:80 ] يدل على ذلك([[34]](#footnote-34)).**

**ومن أقواله في هذا الأمر: هذا مع أني دائمًا ومن جالسني يعلم ذلك مني: أني من أعظم الناس نهي**ًا **عن أن ينسب معين إلى تكفير، وتفسيق، ومعصية؛ إلا إذا علم أنه قد قامت عليه الحجة الرسالية التي من خالفها كان كافر**ًا **تارة، وفاسقًا أخرى، وعاصيًا أخرى، وإني أقرر أن الله قد غفر لهذه الأمة خطأها، وذلك يعم الخطأ في المسائل الخبرية القولية والمسائل العملية([[35]](#footnote-35)).**

**ويقول في الرد على من حكموا على المخالفين المخطئين بالكفر: إن المتأول الذي قصْده متابعة الرسول لا يكفر بل ولا يفسق إذا اجتهد فأخطأ، وهذا مشهور عند الناس في المسائل العملية، وأما مسائل العقائد فكثير من الناس كفَّر المخطئين فيها.**

**وهذا القول لا يُعرف عن أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ولا عن أحد من أئمة المسلمين، وإنما هو في الأصل من أقوال أهل البدع، الذين يبتدعون بدعة ويكفّرون من خالفهم، كالخوارج والمعتزلة والجهمية، ووقع ذلك في كثير من أتباع الأئمة، كبعض أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم.**

**وقد يسلكون في التكفير ذلك؛ فمنهم من يكفّر أهل البدع مطلقًا، ثم يجعل كل من خرج عمّا هو عليه من أهل البدع. وهذا بعينه قول الخوارج والمعتزلة والجهمية. وهذا القول أيض**ًا **يوجد في طائفة من أصحاب الأئمة الأربعة، وليس هو قول الأئمة الأربعة ولا غيرهم، وليس فيهم من كفّر كل مبتدع، بل المنقولات الصريحة عنهم تناقض ذلك، ولكن قد يُنقل عن أحدهم أنه كفّر من قال بعض الأقوال ويكون مقصوده أن هذا القول كفر ليُحذر، ولا يلزم إذا كان القول كفرًا أن يكفر كل من قاله مع الجهل والتأويل؛ فإن ثبوت الكفر في حق الشخص المعيّن، كثبوت الوعيد في الآخرة في حقه، وذلك له شروط وموانع، كما بسطناه في موضعه.**

وإذا لم يكونوا في نفس الأمر كفارًا لم يكونوا منافقين، فيكونون من المؤمنين، فيُستغفر لهم ويُترحم عليهم. وإذا قال المؤمن: ﭽ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜﭼ [الحشر:10 ] يقصد كل من سبقه من قرون الأمة بالإيمان، وإن كان قد أخطأ في تأويل تأوله فخالف السنة أو أذنب ذنبًا فإنه من إخوانه الذين سبقوه بالإيمان فيدخل في العموم([[36]](#footnote-36)).

وفي كتاب « الاستقامة » عقد رحمه الله فصلاً فيما اختلف فيه المؤمنون من الأقوال والأفعال في الأصول والفروع، ثم قال: ومن هذا الباب ما هو من باب التأويل والاجتهاد الذي يكون الإنسان مستفرغًا فيه وسعه علمًا وعملاً.

قال: ثم إن الإنسان قد يبلغ ذلك ولا يعرف الحق في المسائل الخبرية الاعتقادية، وفي المسائل العملية الاقتصادية، والله سبحانه قد تجاوز لهذه الأمة عن الخطأ والنسيان بقوله تعالى: ﭽ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫﯬ ﭼ [البقرة:286 ] وقد ثبت في صحيح مسلم من حديث ابن عباس ومن حديث أبي هريرة عن النبي أن الله استجاب لهم هذا الدعاء وقال: قد فعلت([[37]](#footnote-37)).

وأفاد في موضع آخر من هذا الكتاب بأن الاجتهاد يكون مذمومًا إذا صاحبه البغي حيث يقول: ولكن الاجتهاد السائغ لا يبلغ مبلغ الفتنة والفرقة إلا مع البغي لا لمجرد الاجتهاد، واستشهد بآيات منها قول الله تعالى ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊﮋﭼ [آل عمران:19 ] ثم قال: فلا يكون فتنة وفرقة مع وجود الاجتهاد السائغ، بل مع نوع بغي([[38]](#footnote-38)).

ويقول الإمام ابن تيمية أيضًا في التحذير من تفرق الأمة بسبب تفرق علمائها: « وهم مأمورون بأن يقيموا الدين ولا يتفرقوا فيه كما أُمِرت الرسل بذلك**([[39]](#footnote-39))**، ومأمورون بأن لا يفرقوا بين الأمة، بل هي أمة واحدة كما أُمِرت الرسل بذلك، وهؤلاء آكد، فإن هؤلاء تجمعهم الشريعة الواحدة والكتاب الواحد، وأما القدر الذي تنازعوا فيه فلايقال إن الله أمر كلاًّ منهم باطنًا وظاهرًا بالتمسك بما هو عليه كما أمر بذلك الأنبياء، وإن كان هذا قول طائفة من أهل الكلام، فإنما يقال: إن الله أمر كلاًّ منهم أن يطلب الحق بقدر وسعه وإمكانه، فإن أصابه وإلا فلا يكلف الله نفسًا إلا وسعها، وقد قال المؤمنون: ﭽﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫﯬﭼ [البقرة:286 ]، وقال الله: قد فعلت، وقال تعالى: ﭽﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﭼ [الأحزاب:5 ]، فمن ذمهم ولامهم على ما لم يؤاخذهم الله عليه فقد اعتدى، ومن أراد أن يجعل أقوالهم وأفعالهم بمنزلة قول المعصوم وفعله وينتصر لها بغير هدى من الله فقد اعتدى واتبع هواه بغير هدى من الله، ومن فعل ما أُمِر به بحسب حاله من اجتهاد يقدر عليه، أو تقليد إذا لم يقدر على الاجتهاد وسلك في تقليده مسلك العدل فهو مقتصد، إذ الأمر مشروط بالقدرة ﭽ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﭼ [البقرة:286 ]، فعلى المسلم في كل موطن أن يسلم وجهه لله وهو محسن ويدوم على هذا الإسلام، فإسلام وجهه إخلاصه لله وإحسان فعله الحسن، فتدبَّرْ هذا فإنه أصل جامع نافع عظيم([[40]](#footnote-40)).

وبهذا نعلم أن شيخ الإسلام ابن تيمية حينما دعا إلى تعميم الاجتهاد في كل أمور الدين، وحمَل كلام المخالفين من العلماء على الخطأ وبيَّن أن المخطئ مغفور له خطؤه ولا إثم عليه..نعلم بذلك أن ابن تيمية من أعظم الدعاة إلى بيان المنهج الإسلامي في معرفة الحق والحكم على المخالفين وإلى قيام جماعة المسلمين وتماسكها، وهو يدرك بأن قيامها واستمرار وجودها القوي غير ممكن ما دام علماء الدين الذين يضع المسلمون ثقتهم بهم يتبادلون التهم ويحكم بعضهم على بعض بالفسق والابتداع إن لم يحكموا عليهم بالكفر، فلذلك كرر بيان هذا الموضوع في كثير من فتاواه كما تبين لنا، وهو يدعو إلى ما يترتب على ذلك من عمران المحبة بين العلماء وتوافر الولاء القلبي بينهم، وإن ظل بعضهم على قناعتهم بما توصلوا إليه في اجتهادهم.

وهكذا رأينا أن شيخ الإسلام ابن تيمية كان عادلاً في حكمه على المخالفين من أهل السنة محافظًا على منزلة علماء الدين.

أما ما نراه من شدة ابن تيمية على مخالفيه في مواضع أخرى فهو محمول على الرغبة القوية في بيان ما يراه من الحق، حتى لا يضيع في خضم الخلاف الذي قد يُعرض أحيانًا بأسلوب مؤثر.

وابن تيمية رحمه الله تعالى حينما يرد بشدة على المخالفين ويحكم عليهم بأحكام شديدة إنما يريد المتشددين في مذهبهم الذين يحكمون على أهل الإثبات الكامل بأنهم مُجسِّمة وحَشْوية، فهؤلاء ظالمون في حكمهم فاستحقوا منه الأحكام الشديدة، أما العلماء المعتدلون من الأشاعرة والماتريدية وغيرهم الذين يحكمون على مخالفيهم ممن هم أهل للاجتهاد بالخطأ فإنهم في نظر ابن تيمية مجتهدون مخطئون، وإن لم يكن هؤلاء وأمثالهم من العلماء المجتهدين هم المقصودين بالحكم عليهم بالخطأ في كلام ابن تيمية فمن هم العلماء الذين عناهم في كتاباته الكثيرة حينما حكم عليهم بأنهم مجتهدون مخطئون؟!

إنه ينبغي لنا أن لا نأخذ مذهب العالم من نمط واحد من كتاباته، وإنما نأخذ نماذج من أنماط متعددة لنصل إلى تقرير مذهبه، وإننا حينما نقارن بين النصوص التي يحمل فيها ابن تيمية على مخالفيه فيصفهم بالضلال وبين النصوص التي حكم عليهم فيها بأنهم مجتهدون مخطئون ويلتمس لهم الأعذار ندرك أنه لا يقصد الحكم على طائفة بعينها مرة بالضلال ومرة بالخطأ، وإنما يحكم بالضلال على من اجتهد في أمر من أمور الدين وهو ليس أهلاً للاجتهاد أو تعمد مخالفة الحق تعصبًا للرأي أو للمذهب، أو جار في حكمه على مخالفيه، بينما يحكم بالخطأ على من خالف الصواب وهو من أهل الاجتهاد وقد بذل وسعه لمعرفة الحق.

وإن من إنصاف ابن تيمية وإنصاف الحق أن نأخذ كلامه كاملاً في بيان أخطاء الآخرين والرد عليهم وفي بيان فضائلهم، وفي الاعتذار لهم، الأمرَ الذي له أهميته في قصر الخلاف على بيان الحق عند كل عالم من غير أن يتجاوز ذلك إلى البراءة من المخالفين أو الحكم عليهم بالأحكام الجائرة.

لقد استفاد شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى كثيرًا في كتبه من منهج الكتاب والسنة، فنجده مثلاً حينما يتحدث عن المخالفين في أمور العقيدة يتشدد ويأتي بأساليب الكلام المنوعة في الرد عليهم والتنفير من مذاهبهم، وهذا يشبه آيات الوعيد وأحاديثه، حيث إن من أعظم مقاصدها التنفيرَ من الأعمال السيئة التي حذرت منها تلك الآيات والأحاديث، ثم نجده في مواضع أخرى يعتذر لبعض أولئك المخالفين وهم الذين لم تصل مخالفتهم إلى حد رَدِّ الكتاب والسنة والاستقلال بأصول تخالفهما أو الدخول في هذا العلم من غير أهلية له، ومع اعتذاره لهم يفتح لهم باب الرجاء فيعدُّهم من جملة علماء هذه الأمة المرحومة، المثاب مجتهدها المغفور لمخطئها، وذلك يشبه آيات الوعد وأحاديثه التي من أهم مقاصدها فتح باب الأمل والرجاء لمن قد يصابون باليأس من رحمة الله تعالى.

ولكن طائفة من العلماء تمسكوا بكتابات ابن تيمية التي يرد بها على المخالفين بما فيها من شدة وغلظة - وربما فاقه بعضهم في هذا المجال - بينما مروا مر الكرام على كتاباته التي يعتذر فيها لبعض المخالفين ويحنو عليهم ويخاطبهم فيها خطاب العالم لإخوانه الذين يسير هو وإياهم لبلوغ هدف واحد وإن اختلف طريقه قليلاً عن طريقهم.

وكان ينبغي الجمع بين هذه الكتابات وتلك لنخرج منها بصياغة معتدلة لآراء ابن تيمية الاجتهادية، وهي التي فيها الخير الكثير، والحل لكثير من مشكلات تفرق بعض أهل العلم وتفرق الأمة من خلفهم.

إنني حينما كتبت هذه الرسالة وجمعت هذه الدرر من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية إنما أهدف إلى رفع الملام عن أئمة الإسلام كالنووي والعز بن عبد السلام وابن حجر العسقلاني، حيث وصفهم بعض طلاب العلم في هذا العصر بالابتداع والضلال.

كما أهدف في مقابل ذلك إلى رفع الملام عن أئمة الإسلام الذين أخذوا بظاهر الآيات ولم يؤولوها كابن تيمية وابن القيم والذهبي، ومن قبلهم ابن قتيبة وابن خزيمة وغيرهم، حيث إن هؤلاء العلماء وُصفوا من مخالفيهم بأوصاف شنيعة، فقد قيل عنهم إنهم حشوية ومجسمة، وحُكِم عليهم بالبدعة والضلال، بل بالكفر أحيانًا من بعض العلماء السابقين ومن بعض أهل العلم في هذا العصر.

ومن ذلك قول أحد علماء هذا العصر « لقد ضل ابن تيمية حينما قال بفناء النار » وكان الأولى أن يقول: لقد أخطأ ابن تيمية، لأنه إنما قال هذا القول – على فرض أنه قد قاله - عن اجتهاد منه وهو من أبرز أهل الاجتهاد، فغاية ما يَحكم عليه به المخالف أن يصفه بالخطأ، والخطأ لا يترتب عليه بغض ولا براءة، بل يظل العلماء وإن اختلف اجتهادهم على حب وولاء.

كما أهدف من ذلك إلى رفع الحرج عن علماء هذا العصر الذين اتُّهموا في عقائدهم لأنهم ذهبوا إلى بعض ما قرره بعض علماء السنة القدامى من تأويل بعض الآيات على غير ظاهرها، حيث اتُّهموا بالتعطيل ونُسبوا إلى بعض فرق الغلاة كالمعتزلة والجهمية، وإلى رفع الحرج عن العلماء الذين أخذوا بقول بعض علماء السنة الذين فسروا تلك الآيات على ظاهرها، حيث وصفوهم بالتجسيم والتشبيه ونحو ذلك، وكل فريق من هؤلاء العلماء المعاصرين إنما ساروا على ما سار عليه علماء كبار من أهل السنة والجماعة، فهل نصف أولئك العلماء بهذه الصفات الشنيعة؟!

وإذا تبين لنا أن المنهج الصحيح هو الحكم على العلماء المخالفين بالخطأ إذا كانوا من أهل الاجتهاد وعدم جواز تضليلهم أو تبديعهم فضلاً عن تفسيقهم أو تكفيرهم فإن هذا الحكم يسري على كل من اقتدى بهم وأخذ باجتهادهم من أهل العلم وعامة المسلمين.

لكن المشاهد في هذا العصر أن بعض العلماء يتورعون عن الحكم على كبار العلماء السابقين بالضلال والابتداع ويحكمون عليهم بالخطأ، بينما ينبري بعض تلامذتهم للحكم على بعض علماء هذا العصر بالضلال والابتداع، وهؤلاء العلماء المحكوم عليهم هم على منهج أولئك العلماء الكبار، ومع ذلك فإن كثيرًا من العلماء المعاصرين لا ينكرون هذا التناقض في الحكم.

ونظرًا لظهور هذا التناقض فإن بعض المتشددين في هذا العصر حكموا على بعض كبار العلماء السابقين بالضلال والابتداع وحرموا قراءة كتبهم، ولو أن العلماء الذين تورعوا عن الحكم على كبار العلماء بالضلال والابتداع عمموا هذا الحكم على كل من أخذ باجتهادهم لما حصل هذا الغلو الذي باعد بين أهل العلم الديني من المسلمين وأوجد بينهم شيئًا من العداوة والبغضاء، وعامة المسلمين تبع لأهل العلم منهم، فإذا تفرق أهل العلم وتباعدوا تبعهم في ذلك عامة المسلمين.

إن الذي ينظر إلى النزاع بين طلاب العلم على مر الزمن بسبب الخلاف الدائر بين العلماء المتبوعين في أمور العقيدة يشفق على أوضاع هذه الأمة التي تتطاحن وتتناحر بسبب الخلاف بين أهل العلم الديني.

ولو أن علماء الدين ربَّوا تلامذتهم على المنهج المعتدل القائم على تخطئة المخالفين لهم حينما يتبين لهم خطؤهم بعد بيان ما يرون أنه الصواب لا على تجريحهم وتبديعهم وتضليلهم لأصبح الجو العلمي الديني هادئًا ولسادت بين طلاب العلم روح المودة والأخوة القائمة على عذر المخالفين وعدم معاملتهم معاملة الفساق والكفار في البغض والبراءة، مع اعتصام كل فريق بما يراه هو الحق، ومع قيام المناظرات والردود فيما بينهم على منهج متزن معتدل لا يفسد المودة ولا يجرح الأخوة الإيمانية بينهم، وبذلك فإنه لا يترتب على خلافهم تحزبات ولا انقسامات تصل إلى مستوى العامة والمثقفين من غير المتخصصين في الدراسات الإسلامية.

- من أقوال الإمام الذهبي -

من العلماء الذين رأيت لهم أقوالاً معتدلة في الحكم على العلماء الإمام شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، ومن ذلك أنه ذكر في ترجمة محمد بن نصر المروزي بعض أقواله في العقيدة وأنه هجره على ذلك علماء وقته وخالفه أئمة خراسان والعراق ثم قال الذهبي: ولو أنا كلما أخطأ إمام في اجتهاده في آحاد المسائل خطأ مغفورًا له قمنا عليه وبدَّعناه وهجرناه لما سلم لنا لا ابن نصر ولا ابن مَنْدَه ولا من هو أكبر منهما، والله هو هادي الخلق إلى الحق وهو أرحم الراحمين، فنعوذ بالله من الهوى والفضاضة([[41]](#footnote-41)).

وقال في ترجمة محمد بن إسحاق ابن خزيمة: وكتابه في التوحيد مجلد كبير، وقد تأول في ذلك حديث الصورة فَلْيعذُر من تأول بعض الصفات، وأما السلف فما خاضوا في التأويل، بل آمنوا وكفُّوا وفوضوا علم ذلك إلى الله ورسوله، ولو أن كل من أخطأ في اجتهاده - مع صحة إيمانه وتوخِّيه لاتِّباع الحق - أهدرناه وبدَّعناه لَقَلَّ من يَسلَم من الأئمة معنا، رحم الله الجميع بمنِّه وكرمه([[42]](#footnote-42)).

وحديث الصورة المذكور هو ما أخرجه ابن خزيمة من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله :«خلق الله آدم على صورته وطوله ستون ذراعًا..» الحديث، قال أبو بكر ابن خزيمة: فصورة آدم وهي ستون ذراعًا التي خبَّر النبي أن آدم خُلق عليها، لا على ما توهم بعض من لم يتحرَّ العلم فظن أن قوله على صورته صورة الرحمن([[43]](#footnote-43)).

وذكر في ترجمة الشيخ أبي اليُمن زيد بن الحسن الكندي انتقاد القفطي له، ثم قال: قلت: ما علمنا إلا خيرًا، وكان يحب الله ورسوله وأهل الخير، وشاهدت له فتيا في القرآن تدل على خير وتقرير جيد، لكنها تخالف طريقة أبي الحسن [ يعني الأشعري ]، فلعل القفطي قصد أنه حنبلي العقد، وهذا شيء قد سمج القول فيه، فكل من قصد الحق([[44]](#footnote-44)) من هذه الأمة فالله يغفر له، أعاذنا الله من الهوى والنفس([[45]](#footnote-45)).

وقال في ترجمة الإمام أبي الحسن الأشعري رأيت للأشعري كلمة أعجبتني وهي ثابتة رواها البيهقي: سمعت أبا حازم العبدري: سمعت زاهر بن أحمد السرخسي يقول: لما قرب حضور أجل أبي الحسن الأشعري في داري ببغداد دعاني فأتيته فقال: اشهد عليَّ أني لا أُكفِّر أحدًا من أهل القبلة، لأن الكل يشيرون إلى معبود واحد، وإنما هذا كله اختلاف العبارات.

قال الذهبي: قلت وبنحو هذا أدين، وكذا كان شيخنا ابن تيمية في **أواخر أيامه يقول: أنا لا أكفِّر أحد**ًا **من الأمة، ويقول قال النبي :«لايحافظ على الوضوء إلامؤمن»([[46]](#footnote-46))فمن لازم الصلوات بوضوء فهو مسلم([[47]](#footnote-47)).**

وقال في ترجمة شيخ الإسلام موفق الدين عبد الله بن أحمد ابن قدامة: وقال أبو شامة: كان إمامًا علَمًا في العلم والعمل، صنف كتبًا كثيرة، لكن كلامه في العقائد على الطريقة المشهورة عن أهل مذهبه، فسبحان من لم يوضح له الأمر فيها على جلالته في العلم ومعرفته بمعاني الأخبار.

قال الذهبي: قلت: وهو وأمثاله متعجب منكم مع علمكم وذكائكم كيف قلتم! وكذا كل فرقة تتعجب من الأخرى، ولا عجب في ذلك، ونرجو لكل من بذل جهده في تطلُّب الحق أن يُغفَر له من هذه الأمة المرحومة([[48]](#footnote-48)).

فهذه بعض أقوال الإمام الذهبي في الحكم على العلماء، وهو من تلاميذ شيخ الإسلام ابن تيمية، وقد استفاد منه في تسامحه وعدله في الحكم على المخالفين له من العلماء.

- من أقوال بعض العلماء المعاصرين -

يقول سماحة الشيخ محمد بن صالح العثيمين في شرح « لمعة الاعتقاد » لموفق الدين ابن قدامة: وحكم التأويل على ثلاثة أقسام:

الأول: أن يكون صادرًا عن اجتهاد وحسن نية بحيث إذا تبين له الحق رجع عن تأويله، فهذا معفو عنه لأن هذا منتهى وسعه وقد قال الله تعالى ﭽﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜﯝ ﭼ [البقرة:286 ].

الثاني: أن يكون صادرًا عن هوى وتعصب وله وجه في اللغة العربية فهو فسق وليس بكفر إلا أن يتضمن نقصًا أو عيبًا في حق الله فيكون كفرًا.

الثالث: أن يكون صادرًا عن هوى وتعصب وليس له وجه في اللغة العربية فهذا كفر لأن حقيقته التكذيب حيث لا وجه له([[49]](#footnote-49)).

وقد أجرى الأخ خالد الحسينان في مجلة « المسلمون » حوارًا مع الشيخ محمد العثيمين، وفي ذلك يقول: ماذا تقولون لمن يتتبعون أخطاء العلماء وسيئاتهم ثم يُبرزونها ويسكتون عن حسناتهم بدعوى أن هذه الأخطاء في باب العقيدة؟

فأجاب فضيلة الشيخ: هذا خطأ فالعقيدة كغيرها من حيث إنه قد يقع فيها الخطأ، أفلم يعلم هؤلاء أن العلماء قد اختلفوا في أبدية النار، هل هي مؤبدة أو غير مؤبدة؟ وهؤلاء من السلف والخلف، وقد اختلفوا في شيء من العقيدة فهل نُظهر سيئاتهم؟ الصراطُ الذي يوضع على جهنم هل هو طريق كغيره من الطرق أو هو أدق من الشعرة وأحدُّ من السيف؟ الذي يوزن يوم القيامة هل هو الأعمال أم صاحب العمل أم صحائف الأعمال؟ هل رأى الرسول ربه أم لم يره؟ هل تُعاد الروح إلى البدن فيكون العذاب على البدن والروح أو على الروح وحدها في القبر بعد الدفن؟ كل هذه مسائل في العقيدة واختلف فيها العلماء، فهل نُظهر سيئاتهم أو نرفضهم؟‍

وفي سؤال آخر عمن أراد أن يقيِّم شخصًا فيذكر مساوئه فقط ولا يذكر ما لديه من خير قال من ضمن جوابه: فالواجب على من أراد أن يقيِّم شخصًا تقييمًا كاملاً إذا دعت الحاجة أن يذكر مساوئه ومحاسنه، وإذا كان ممن عُرف بالنصح للمسلمين أن يعتذر عما صدر منه من المساوئ، فمثلاً نحن نرى من العلماء كابن حجر والنووي وغيرهما من لهم أخطاء في العقيدة، لكنها أخطاء نعلم علم اليقين فيما نعرف من أحوالهم أنها صدرت عن اجتهاد، فمثلاً نجدهم يؤولون قوله تعالى ﭽ ﯩ ﯪ ﭼ [الفجر:22 ] وجاء أمر ربك، لماذا؟ فالله يقول: جاء ربك وهم يقولون: جاء أمره، فهذا خطأ، فإنه لا بد علينا أن نؤمن بأن الله يجئ كيف شاء، لكن نلتمس لهم العذر ولا نجعل من هذا الخطأ الذي نعلم أنه صادر عن اجتهاد..لا نجعل منه بابًا للسب والقدح فيهم([[50]](#footnote-50)).

وكذلك حينما حقق سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز رحمه الله الأجزاء الثلاثة الأولى من « فتح الباري » خطَّأَ الشارح الحافظ ابن حجر العسقلاني في مواضع من العقيدة، ولم يحكم عليه بالضلال ولا بالابتداع.

ومن ذلك قوله في التعليق على قول الحافظ ابن حجر: «وفيه التبرك بآثار الصالحين» وذلك في شرحه لحديث سؤال أحد الصحابة بُرْدةَ النبي [يعني ثوبه ] وقوله « إنما سألته لتكون كفني »؛ حيث قال الشيخ عبد العزيز بن باز: هذا خطأ، والصواب المنع من ذلك لوجهين: أحدهما أن الصحابة لم يفعلوا ذلك مع غير النبي ، ولو كان خيرًا لسبقونا إليه، والنبي لا يقاس عليه غيره لما بينه وبين غيره من الفروق الكثيرة، الوجه الثاني: سدُّ ذريعة الشرك، لأن جواز التبرك بآثار الصالحين يفضي إلى الغلو فيهم وعبادتهم من دون الله فوجب المنع من ذلك ([[51]](#footnote-51)).

وكذلك قوله في التعليق على قول الحافظ ابن حجر «وإسناد الوعي إلى الله مجاز عن الإمساك» وذلك في شرحه لحديث«لاتُوعي فيُوعَى عليك» وذلك في نهيه أسماء رضي الله عنها عن إمساك المال وعدم إنفاقه، حيث قال الشيخ عبدالعزيز بن باز: هذا خطأ لايليق من الشارح، والصواب إثبات وصف الله بذلك حقيقة على الوجه اللائق به سبحانه كسائر الصفات، وهو سبحانه يجازي العامل بمثل عمله، فمن مكر مكر به ومن خادع خدعه، وهكذا من أوعى أوعى الله عليه، وهذا قول أهل السنة والجماعة فالزمه تَفزْ بالنجاة والسلامة، والله الموفق ([[52]](#footnote-52)).

وهذا الذي سار عليه هذان العالمان الجليلان هو المنهج الصحيح في الحكم على المخالفين.

ومن ذلك ما جاء في فتوى صادرة من اللجنة الدائمة للإفتاء بالمملكة العربية السعودية، وقد جاء فيها «موقفنا من أبي بكر الباقلاني والبيهقي وأبي الفرج ابن الجوزي وأبي زكريا النووي وابن حجر وأمثالهم ممن تأول بعض صفات الله تعالى أو فوضوا في أصل معناها: أنهم في نظرنا من كبار علماء المسلمين الذين نفع الله الأمة بعلمهم، فرحمهم الله رحمة واسعة وجزاهم عنا خيـر الجزاء، وأنهم من أهل السنة فيما وافقوا فيه الصحابة رضي الله عنهم وأئمة السلف في القرون الثلاثة التي شهد لها النبي بالخير، وأنهم أخطؤوا فيما تأولوه من نصوص الصفات، وخالفوا فيه سلف الأمة وأئمة السنة رحمهم الله، سواء تأولوا الصفات الذاتية وصفات الأفعال أم بعض ذلك » ([[53]](#footnote-53)).

فهذه الاقتباسات من كلام هؤلاء الأعلام السابقين والمعاصرين يستأنس بها في بيان شرعية الاجتهاد في أمور العقيدة الفرعية لمن هم أهل للاجتهاد كغيرها من أمور الدين لأهل الاجتهاد وِفق الضوابط الشرعية، لأن الحكم بالخطأ على المخالف وعدم الحكم عليه بالضلال والابتداع بيان لشرعية الاجتهاد في هذه القضايا الخلافية.

والذين يقولون بعدم شرعية الاجتهاد في مسائل العقيدة يقال لهم: إنكم قد اجتهدتم في تفسير نصوص العقيدة، حيث إنكم لم تعتمدوا في تفسير كثير منها على نص من رسول الله ، وإنما بينتم معانيها بناء علـى دلالات اللغة العربية، سواء حملها هؤلاء المفسرون على ظاهرها أم أولوها بمعاني أخرى، وقد اتفق أهل السنة بمختلف طوائفهم على تفسير نصوص معية الله تعالى بالعلم وبالنصر والتأييد.

بل إن هناك نوعًا من التناقض بين بيان معاني نصوص الأسماء والصفات والقول بعدم شرعية الاجتهاد في ذلك لأن بيان معناها يعني أنها من المحكم الذي لايحتمل إلا معنى واحدا، أما عدم شرعية الاجتهاد فيها فهو يعني أنها من المتشابه الذي يحتمل أكثر من معنى، والقائلون بمنع الاجتهاد فيها يرون أنها من المحكم وليست من المتشابه.

إنه ينبغي أن تُعرض موضوعات العقيدة بالأسلوب الذي تعرض فيه أبواب الأحكام، وذلك بجمع أطراف الموضوع والنظر فيما عند المخالفين من الأدلة والاجتهادات، ثم ترجيح القول الراجح بالبراهين المقنعة بهدوء وروية، ومن غير هجوم على المخالفين ولا اتهام لهم في معتقداتهم، وذلك لأن عرض الموضوعات بشيء من العنف والاعتزاز بالرأي والتهوين مما عند الآخرين يورث في الطلاب الناشئين نوعًا من الشدة في التمسك بالمذهب العقدي الذي نشأوا عليه لشعورهم المهيمن بأنه الحق الذي لا يقبل النظر وأن الذي مع الآخرين هو الباطل الذي لا يقبل النظر.

الحق ليس بالكثرة ولا بالقلة:

بعض أهل العلم ينظرون إلى الحق من منظار القلة أو الكثرة، فمنهم من يرى أن الحق مع القلة، ويستدلون على ذلك بحديث الفِرَق([[54]](#footnote-54)) ويقولون إن نسبة أهل الحق إلى أهل الباطل كنسبة واحد إلى ثلاثة وسبعين، وهذا لا دليل فيه على أن أهل الحق عددهم قليل، لأنه ليس في الحديث ما يفيد تساوي عدد أهل هذه الفرق، بل إن في إحدى روايات هذا الحديث«فقلنا:انعتهم لنا،فقال: السواد الأعظم»، ذكره الحافظ الهيثمي من رواية الحافظ الطبراني وقال: رجاله ثقات، وهذا يفيد بأن أصحاب الفرق الضالة يشذون عن أهل الحق الذين هم جمهور المسلمين.

وكذلك يستدلون بحديث الطائفة المنصورة([[55]](#footnote-55))، وليس فيه دليل على ما ذهبوا إليه، لأن الصفات البارزة التي تميز الطائفة المنصورة هي الصفات الجهادية كما سيأتي في الكلام على هذه الطائفة، فالمعالم المميزة لها صفات عملية وليست مجرد صفات علمية، والموضوع الذي نحن بصدده يرتكز على الجانب العلمي.

وربما استدلوا بقول الله تعالى ﭽﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢﯣ ﭼ [الأنعام:116] وهذا الاستدلال بعيد عن الصواب لأن هذه الآية نزلت في الكفار، وهم أكثر أهل الأرض في وقت بعثة النبي ، ولا تنطبق هذه الآية على العلماء المجتهدين من المسلمين.

وبعض أهل العلم يرون أن الحق مع الكثرة لأنهم هم الجمهور، وقد اعتبر العلماء قول الجمهور في الترجيح.

والصواب - والله أعلم - أن ينظر إلى الحق من خلال الأدلة الشرعية، وأن ينظر في تفسيرها دلالات اللغة العربية، مع مراعاة حمل المطلق على المقيد والعام على الخاص والمجمل على المبين، وحمل الكلام على الحقيقة إلا إذا دلت القرائن على لزوم حمله على المجاز ونحو ذلك.

- لمحة تاريخية عن الموضوع -

لقد دخل أهل السنة والجماعة في صراع جدلي عنيف في القرنين الثاني والثالث مع المخالفين الذين شذوا عن منهج الحق، وخاصة مع الجهمية والمعتزلة،وبلغ الصراع ذروته حينما تمكن المعتزلة من قلب أمير المؤمنين المأمون فأقنعوه بأفكارهم الشاذة التي من أهمها القول بخلق القرآن الكريم، وتحوَّل الصراع الجدلي إلى فتنة مرَّ بها علماء السنة كما هو معروف، وذلك فيما بين عامي ثمانية عشر ومائتين وأربعة وثلاثين ومائتين وكان ذلك التمكين سببًا في انتشار مذهب المعتزلة، إلى أن خُضدت شوكتهم في عهد أمير المؤمنين المتوكل الذي كان مقتنعًا بمنهج أهل السنة، فصار الصراع بينهم وبين أهل السنة فكريًّا خاليًا من الضغوط السلطانية، فألَّف عدد من علماء السنة كتبًا في الرد على الجهمية والمعتزلة، ومن هؤلاء العلماء أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وعبد الله بن مسلم بن قتيبة، وعثمان بن سعيد الدارمي، وعبد الرحمن بن أبي حاتم.

وقد اشتهر أهل السنة آنذاك بالانتساب إلى الحديث النبوي، فكانوا يسمَّون « أهل الحديث » ولما برز الإمام أحمد بن حنبل في الدفاع عن السنة نُسب أهل السنة إليه فكانوا يسمَّون « الحنابلة ».

وقد ظلت المعارك الجدلية قائمة بين علماء السنة ومخالفيهم من المعتزلة والجهمية إلى أن برز في الميدان أحد أقطاب المعتزلة وهو الإمام أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، حيث رفض مذهب المعتزلة، وأعلن على المنبر توبته، وذلك في عام ثلاثمائة وقام بمناظرة علماء الاعتزال حتى أفحمهم وحصرهم، وقد ساعده على ذلك حدة ذكائه وقوة فهمه ومعرفته الدقيقة بمذهب المعتزلة حيث بقي معهم أربعين سنة، وقد بدأ آنذاك نجمهم بالأفول وتقوقعوا في دوائر ضيقة.

وفي ذلك يقول الفقيه أبو بكر الصيرفي: كانت المعتزلة قد رفعوا رؤوسهم حتى نشأ الأشعري فحجرهم في أقماع السمسم([[56]](#footnote-56)).

وقد أعلن أبو الحسن الأشعري عند رجوعه إلى مذهب أهل السنة أنه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، وفي ذلك يقول: «قولنا الذي نقول به وديانتنا التي ندين بها التمسك بكتاب ربنا عز وجل، وسنة نبينا ، ومارُوي عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون، وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل - نضر الله وجهه، ورفع درجته، وأجزل مثوبته - قائلون، ولما خالف قوله مخالفون، لأنه الإمام الفاضل والرئيس الكامل، الذي أبان الله به الحق ودفع به الضلال، وأوضح به المنهاج وقمع به بدع المبتدعين وزيغ الزائغين، وشك الشاكين، فرحمة الله عليه من إمام مقدم وجليل معظم مفخم »([[57]](#footnote-57)).

وقد كان من أسباب شهرته وانتشار مذهبه أنه حاول التوفيق بين الاتجاهات العقدية السائدة في عصره، حيث اعتمد في مذهبه على الكتاب والسنة، ثم أثبت بعض الصفات على ظاهرها وأوَّل بعضها الآخر، فكان دفاعه عن الكتاب والسنة وردُّه القوي على المعتزلة والجهمية قد جعل له حظوة كبيرة عند أهل الحديث، وتأويله لبعض الصفات قد جذب إليه قطاعًا من العلماء لا يرون الأخذ بالظاهر في بعض نصوص الصفات.

وقد سُمِّي أتباع هذا المذهب «الأشعرية»([[58]](#footnote-58))وظل الوئام بين أهل الحديث وبين الأشعرية، وأصبحوا جميعًا ضد المعتزلة ونحوهم، وفي ذلك يقول الإمام ابن تيمية: «والأشعرية فيما يثبتونه من السنة فرع على الحنبلية، كما أن متكلمة الحنبلية - فيما يحتجون به من القياس العقلي - فرع عليهم، وإنما وقعت الفُرقة بسبب فتنة القشيري »([[59]](#footnote-59)).

ويذكر ابن تيمية عن أبي القاسم ابن عساكر أنه قال: ما زالت الحنابلة والأشاعرة في قديم الدهر متفقين غير مفترقين حتى حدثت فتنة ابن القشيري»([[60]](#footnote-60)).

ويقول أبو القاسم علي بن الحسن ابن عساكر في هذا المعنى: ولم تزل الحنابلة ببغداد في قديم الدهر على مَرِّ الأوقات تعتضد بالأشعرية على أصحاب البدع، لأنهم المتكلمون من أهل الإثبات، فمن تكلم منهم في الرد على مبتدع فبلسان الأشعرية يتكلم، ومن حقق منهم في الأصول في مسألة فمنهم يتعلم، فلم يزالوا كذلك حتى حدث الاختلاف في زمن أبي نصر القشيري([[61]](#footnote-61)).

ويلخص الحافظ ابن رجب هذه الفتنة بعد أن ذكر ما قام به الحنابلة من إنكار المنكرات عام أربعة وستين وأربعمائة بقوله: ومضمون ذلك أن أبا نصر القشيري ورد بغداد سنة تسع وستين وأربعمائة، وجلس في النظامية، وأخذ يذم الحنابلة وينسبهم إلى التجسيم، وكان المتعصب له أبو سعد الصوفي، ومال إلى نصره أبو إسحاق الشيرازي، وكتب إلى نظام الملك الوزير يشكو الحنابلة ويسأله المعونة، فاتفق جماعة من أتباعه على الهجوم على الشريف أبي جعفر في مسجده والإيقاع به فرتب الشريف جماعة أعدهم لرد خصومة إن وقعت، فلما وصل أولئك إلى باب المسجد رماهم هؤلاء بالآجر، فوقعت الفتنة، وقُتل من أولئك رجل من العامة وجرح آخرون وأُخِذت ثياب.

**وأغلق أتباع ابن القشيري أبواب سوق مدرسة النظام، وصاحوا: المستنصر بالله، يا منصور-يعنون العبيدي صاحب مصر-وقصدوا بذلك التشنيع على الخليفة العباسي وأنه ممالئ للحنابلة، لاسيما والشريف أبوجعفر ابن عمه...إلخ([[62]](#footnote-62)).**

ولأبي الحسن الأشعري كتب صرح فيها بإثبات الصفات وعدم التأويل مثل كتاب «الإبانة عن أصول الديانة »ولكن منهجه الذي اشتهر عنه والذي عليه من انتسب إليه هو إثبات بعض الصفات وتأويل بعضها.

وهذا الأمر لا يهمنا في هذه الرسالة، لأنه ليس الغرض هو التحقيق في مذهب أبي الحسن الأشعري، وإنما المقصود هو المذهب المشهور الذي يُنسب إليه ويأخذ به طوائف من العلماء، ولا يزال يتبعه عدد كبير من العلماء ومن عامة المسلمين.

وفي الوقت الذي ظهر فيه أبو الحسن الأشعري في العراق تقريبًا ظهر أبو منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي في بلاد ما وراء النهر([[63]](#footnote-63))، وقد التقَتْ أفكارهما على اعتماد الكتاب والسنة في الاستدلال مع إثبات الأسماء وبعض الصفات وتأويل بعض الصفات على خلافٍ بينهما في ذلك، والرد على المعتزلة والجهمية في هذا الباب.

ونستفيد من هذا البيان أن أهل السنة كانوا في القرون الثلاثة الأولى لا يتعرضون لتأويل شيء من نصوص الأسماء والصفات على خلاف ظاهره إلا بصورة نادره كألفاظ معية الله تعالى لخلقه؛ حيث فسر أهل السنة معية الله تعالى لعباده بمعية العلم ومعية الحفظ والنصر والتأييد، ثم حدث الصراع الفكري بينهم وبين المعتزلة الذين نفوا جميع الصفات.

وقد كانت ردود أهل السنة تعتمد في ذلك العهد على الاستدلال بالكتاب والسنة واستبعاد التوغل في المباحث العقلية.

وبعد ظهور أبي الحسن الأشعري وأبي منصور الماتريدي في بداية القرن الرابع صار أهل السنة على اتجاهين:

الأول: التمسك بظاهر النصوص الشرعية وذلك في إثبات معاني الصفات مع تنزيه الله تعالى عن مشابهة المخلوقين، وقد سُمِّي هؤلاء أهل الحديث ثم غلب عليهم التسمية بالحنابلة.

والثاني: التمسك بظاهر النصوص في بعض الصفات مع تنزيه الله تعالى عن مشابهة المخلوقين وتأويل بعضها الآخر لأنه في نظرهم يوهم التشبيه، وقد اشتهر بهذا المذهب الأشعرية والماتريدية.

وكان هؤلاء مقبولين عند أهل الحديث من بداية القرن الرابع إلى ما بعد منتصف القرن الخامس، لدفاعهم عن السنة ووقوفهم القوي ضد الجهمية والمعتزلة، ولم يتجاوز الخلاف بينهم حدود الحوار العلمي مع التورع عن الاتهام في العقيدة والحكم بالضلال أو البدعة، وإنما كانوا يعتمدون على مبدأ الحكم بالخطأ على المخالف إذا كان من أهل الاجتهاد، إلى أن ظهر ابن القشيري الذي سبق ذكره، وكان متعصبًا لمذهبه إلى حد الغلو والتشدد، فحوَّل الخلاف الدائر بين طائفتي أهل السنة إلى شقاق ونزاع، ومن ذلك الوقت كان الصراع العنيف يظهر على فترات من التاريخ وأصبح الحكم على المخالفين يتسم بالاتهام بالضلال والبدعة وبالكفر أحيانًا، كما سيتبين من عرض نماذج من ذلك.

وفي العصر الحديث بلغ الصراع العقدي أشده بين بعض علماء الطرفين، وتبادل بعضهم الاتهامات بالضلال والبدعة، خصوصًا من طلاب العلم.

والمنهج الحق أن تتسع صدور الفريقين للنقد الهادف وأن يكون هناك حوارات علمية تقوم على اعتبار قواعد الأخوة الإسلامية والأدب العلمي، مع استبعاد قضية البراءة من المخالفين ووصفهم بالابتداع والضلال فضلاً عن الفسق والكفر.

إن هذا الصراع الفكري بين علماء المسلمين قد شغلهم عن ميادين المعركة الحقيقية مع المخالفين من الأعداء أو المنتسبين للإسلام، وإن من أهم علامات نجاح الداعية أن يدرس واقع الجاهلية المعاصرة له بتمعن وتعمق مع فهم واقع المسلمين الفكري والسلوكي ثم يركز دعوته على محاربة المخالفات السائدة في عصره، فهذا يجاهد في ميدانه الحقيقي الحيوي.

هذا وإن من أبرز الأمثلة على النجاح في هذا المجال دعوة شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، فإنه قد نجح نجاحًا باهرًا، حيث قام بتشخيص المخالفات المعاصرة له، فقام بالرد على المخالفين بعلم راسخ وهدوء وروية أحيانًا، وبقوة أحيانًا أخرى حينما يقتضي المقام ذلك، فاستطاع أن يشد طلاب العلم إلى الكتاب والسنة، وأن يقلص من الآثار الفكرية البعيدة عن هذا المنهج، ولكن ليس من الحكمة ولا من فقه الدعوة أن نعيد المعارك العلمية التي خاضها ابن تيمية في هذا العصر إذا لم يكن لها وجود بارز، لأن لكل عصر مخالفات متميزة وصورًا للجاهلية تختص بكل عصر.

كذلك فإن من أبرز أمثلة هذا النجاح دعوة الإمام محمد بن عبدالوهاب فإنه قد نجح في دعوته نجاحًا كبيرًا، فهو قد قرأ كتب ابن تيمية واستفاد منها، ولكنه لم يشغل نفسه بمواجهة المخالفات التي واجهها ابن تيمية، وإنما قام بتشخيص المخالفات المعاصرة له، ثم قام بتركيز دعوته على تصحيح المفاهيم الإسلامية حول تلك المظاهر، فنجده مثلاً في كتابه المتميز الذي يعدُّ أهم كتبه وهو كتاب « التوحيد الذي هو حق الله على العبيد» يركز في جُلِّ أبوابه على تصحيح المفاهيم حول توحيد الألوهية وذلك بعد دراسة المخالفات في ذلك في عصره وعلاجها على ضوء الكتاب والسنة، بينما لم يعقد للحكم بما أنزل الله تعالى إلا بابًا واحدًا، وذلك لأن المحيط الذي يعيش فيه لا يحتاج إلى ذلك، حيث إن الأحكام تقوم على المحاكم الشرعية، كما أننا نجده لم يعقد للأسماء والصفات إلا بابًا واحدًا، لأن المخالفات السائدة في محيطه ليست في هذا المجال، فكان ذلك من أسباب نجاحه في تصحيح المفاهيم السائدة في مجتمعه وإقامة دولة إسلامية كبيرة.

ولو أنه طبق منهج ابن تيمية بالكامل فشغل نفسه بالردود على المخالفين من أصحاب المناهج العقلية والباطنية وغلاة الصوفية ونحوهم لوافاه الأجل ولم يصنع شيئًا سوى إضافة كتب حول هذه الموضوعات إلى المكتبة الإسلامية.

وقد تغيرت الأوضاع في عصرنا الحاضر، فظهرت صور للجاهلية لم توجد من قبل كالمذاهب الفكرية المنبثقة من الشيوعية والحضارة الغربية، وتضخم وجود بعض الصور التي كانت ضئيلة في الماضي كالحكم بغير ما أنزل الله تعالى وتوجيه السياسة على غير منهج الإسلام وحصر مفاهيم الإسلام في نطاق ضيق، وتضاءلت في بعض البلاد صور كانت كبيرة في العصور الماضية كعبادة الأموات والأشجار والأحجار.

فليس المطلوب من الدعاة أن يركزوا على دراسة صور من الجاهليات القديمة، ولا أن يعيدوا دراسة المباحث الكلامية في مجالات النقد والردود على المخالفين بالمنهج نفسه الذي سار عليه المصلحون السابقون، وإنما لكل عصر دولة ورجال، والبراعة كل البراعة في دراسة الأوضاع المعاصرة دراسة دقيقة عميقة، ثم تسليط الأضواء عليها من خلال الكتاب والسنة، مع الاستفادة من اجتهادات أعلام الدعوة السابقين في دراستهم أوضاع مجتمعاتهم والقيام بالدعوة في تصحيح المفاهيم الخاطئة وتوجيه الأمة على هدى الإسلام الحنيف.

ولقد كان للسلف من علماء الأمة الربانيين اهتمام كبير بهذا الجانب، ومن هؤلاء العلماء الإمام سفيان بن سعيد الثوري رحمه الله، ومن الوصايا الحكيمة والتوجيهات السديدة التي جاءت عنه في ذلك ما رواه عطاء بن مسلم قال: قال لي الثوري: إذا كنت بالشام فاذكر مناقب علي، وإذا كنت بالكوفة فاذكر مناقب أبي بكر وعمر([[64]](#footnote-64)).

فهذا التوجيه يُعدُّ مثالاً للحكمة في الدعوة حيث يكون وراء إيراد النصوص غرض تربوي يُقصَد منه التخفيف من مغالاة المتجهين نحو الغلو في قضية معينة، فأهل الشام لما كان بعضهم يتجاهلون مناقب علي بن أبي طالب أو يستخْفُون بذكرها كان من الحكمة الجهر ببيانها، ولما كان بعض أهل الكوفة يتَّجهون نحو الغلو في علي بن أبي طالب وبنيه ويغضُّون الطرف عن بيان فضائل أبي بكر وعمر كان من الحكمة بيان فضائلهما وكذلك فضائل عثمان رضي الله عن الجميع، وذلك ليحصل الاتزان عند جميع تلك الطوائف.

وهذا يُعدُّ نموذجًا من نماذج الدعوة الناجحة حيث إنَّ مِنْ أهم عوامل نجاح الدعوة أن يتصدَّى الداعية لبيان الأمور التي تجاهلها الناس، أو وقعوا فيها بما يخالف الإسلام، فيكون بذلك قد شخَّص أدواء الأمة وأرشد إلى دواء تلك الأدواء، أما أن يأتي إلى الأمور التي قد طبقها الناس وأَلِفُوها فيتحدث عنها فإنـه لن يأتي بجديد، ولن يكون له عمل فعال في الإصلاح والتجديد، وإنما قد يؤكد أمورًا قد عرفها الناس وألفوها.

- بين قضايا الفقه وقضايا العقيدة -

إننا حينما ننظر إلى قضايا العقيدة وقضايا الفقه نعجب كيف اتسعت دائرة أفهام العلماء وتصوراتهم للخلاف في الأمور الفقهية وإن كانت كبيرة تمس أصول هذا العلم وكلياته، بينما لم تتسع للخلاف في أمور العقيدة في الجزئيات والفرعيات! مع أن قضايا العقيدة والفقه كلها داخلة في أمور الدين، وكلها أمور تؤخذ من نصوص الكتاب والسنة، فنجد العلماء مثلاً يختلفون في الحكم على تارك الصلاة تكاسلاً هل يكفر أولا يكفر، فلا يُحكَم على المختلفين ببدعة ولا بضلال، مع أن الصلاة هي الركن الثاني من أركان الإسلام وهي عمود الإسلام الذي يقوم عليه بناؤه، بينما يُحكم على من اجتهد في تأويل آية أو حديث مما يتعلق بالعقيدة بالابتداع والضلال إذا خالف ما عليه من حكم بذلك.

وتجد المقتنعين بهذا التفريق يسوغون رأيهم بأن ترك الصلاة تكاسلاً كفر عملي، ولا أدري كيف ساغ لهم أن يفرقوا بين الكفرين العملي والاعتقادي! فكلاهما كفر إما أصغر أو أكبر، وترك الصلاة تكاسلاً على رأي هؤلاء كفر مخرج من الملة، بينما هم لا يقولون بأن تأويل آية أو حديث في الصفات على خلاف ظاهره كفر مخرج من الملة، فكيف ساغ الخلاف في قضية تُخرج من الملة أو يبقى معها المسلم على إسلامه ولم يسغ في قضية قد اتفق جميع أهل السنة على أن إثباتها على ظاهرها أو تأويلها لا يخرج من الملة؟!!

وإذا كانت قضايا العقيدة من الأمور الثوابت التي لا يتغير فيها الاجتهاد بتغير الزمان فكذلك أمور العبادات في الفقه، ومع ذلك اختلف العلماء في بعض أحكامها ولم يترتب على ذلك ما ترتب على الخلاف في أمور العقيدة.

ولا يعني القول بجواز الاجتهاد في أمور العقيدة أن يُفتح الباب على مصراعيه لكل من هب ودب، بل إنه ينطبق عليه ما ينطبق على الاجتهاد في أمور الفقه المماثلة من الشروط والاعتبارات، فما يشترط للاجتهاد في العبادات يشترط توافره في العقائد.

وإن أول أسباب انقسام الأمة وظهور الفرق كان بسبب الاجتهاد في أمور الدين ممن ليسوا أهلاً للاجتهاد، حيث اجتهد الخوارج في فهم أمور الدين ولم يكونوا من أهل العلم فضَلُّوا وأضلوا من تأثر بهم، وعانت منهم الأمة الإسلامية ألوانًا من البلاء، وما يزال يخرج من ضئضئهم من هم على شاكلتهم في قلة الفهم وادعاء الاجتهاد والخروج على المسلمين بأفهام غريبة تشبه أفهام أسلافهم من الخوارج.

وكما أن الخوارج قد حكم عليهم العلماء بالشذوذ لحكمهم - مثلاً - على أصحاب الكبائر بالكفر والخلود في النار فإن الذين يخالفون في حكم الأمور الشركية الواضحة كدعاء غير الله تعالى والاستغاثة به فيما لا يقدر عليه إلا هو جل وعلا يعدُّون شاذين عن اعتقاد أهل السنة، لأنهم ليسوا من العلماء المتأهلين للاجتهاد حيث فقدوا شرطًا مهمًّا من شروط صحة الاجتهاد وهو العلم بالكتاب والسنة، فلا عبرة بقول من أجاز ذلك بل يُحكم عليه بالضلال لمخالفته الصريحة الواضحة للكتاب والسنة.

- نماذج من الخلاف العقدي بين العلماء -

إلى جانب ما سبق ذكره من الخلاف بين العلماء في موضوع صفات الله جل وعلا فقد اختلف بعضهم في فهم بعض النصوص الشرعية واختلف بسبب ذلك اجتهادهم وحكمهم في تلك المسائل التي اختلفوا فيها، وذلك كاختلافهم في مسألة شدِّ الرحال لزيارة قبر النبي ، فمنع من ذلك بعضهم بناء على فهمهم لعموم المستثنى منه في قول رسول الله «لاتُشدُّ الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجد الرسول ، ومسجد الأقصى» أخرجه الشيخان من حديث أبي هريرة وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهما([[65]](#footnote-65)). فجعلوا شد الرحال لهدف تعبُّدي لا يجوز إلا إلى المساجد الثلاثة، وأجاز بعضهم ذلك باعتبار أن الحديث خاص في المساجد وأن المستثنى منه عموم المساجد للعبادة فيه إلا للمساجد الثلاثة([[66]](#footnote-66)).

كما اختلفوا في جواز التوسل بجاه النبي ، فأجازه بعضهم مستدلاً بحديث الأعمى، وهو ما أخرجه الإمام أحمد والترمذي رحمهما الله من حديث عثمان بن حنيف : «أن رجلاً ضرير البصر أتى النبي فقال: ادع الله أن يعافيني، قال: إن شئت دعوت، وإن شئت صبرت فهو خير لك، قال: فادعُهْ، قال: فأمره أن يتوضأ فيحسن وضوءه ويدعو بهذا الدعاء: اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة، إني توجهت بك إلى ربي لتُقضى حاجتي، اللهم فشفعه في، قال: ففعل الرجل فبرأ » وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح([[67]](#footnote-67)) وصححه الحاكم والذهبي والألباني رحمهم الله([[68]](#footnote-68))، ومنعه بعضهم استدلالاً بعدم توسل الصحابة رضي الله عنهم بالنبي بعد موته، كما أخرج أبو عبد الله البخاري رحمه الله من حديث أنس بن مالك : أن عمر بن الخطاب كان إذا قحطوا استسقى بالعباس بن عبد المطلب فقال: اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبينا فتسقينا وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا، قال: فيُسقون([[69]](#footnote-69)).

وليس من مقاصد هذه الرسالة بيان الراجح من أقوال العلماء، وإنما المقصود الإشارة إلى عدم جواز الحكم على المخالفين من أهل الاجتهاد والتقوى بالابتداع والضلال، وإنما إذا كان المخالف يعتقد خطأهم يبين أنهم أخطؤوا في اجتهادهم، ويوضح ما يراه الصواب في ذلك.

ونظرًا للقول المشهور من أن الاجتهاد غير شامل للأمور العقدية فإن بعض العلماء قد نسب بعض المسائل العقدية إلى كونها من الأمور الفقهية تفاديا للحكم على من خالف فيها بالابتداع أو التضليل؛ لكون المخالفين فيها من كبار العلماء، وذلك كمسألة التوسل بالنبي والصالحين، وقد أخذ بهذا المسلك بعض الدعاة المعاصرين في بعض القضايا الجديدة التي هي من العقيدة؛ حيث جعلوها من الأمور الفقهية؛ ومن ذلك تهنئة ا لكفار بأعيادهم؛ لأن موضوع الحرام عندهم أخف من موضوع الاتهام في العقيدة، وكأن الوقوع في الحرام لا أهمية له، وهذا السلوك مبني على الاهتمام بشأن المخالفة في العقيدة والتهوين من شأن المخالفة في الأمور الفقهية فيما يصل إلى حد التحريم، وذلك منبثق من الاعتقاد بأن أمور الاعتقاد هي أصول الدين وأن أمور الفقه هي فروع الدين، وقد سبق بيان رد شيخ الإسلام ابن تيمية على هذا الاعتقاد وتفنيده وبيان أن أصول الدين ما يتعلق بالقضايا الكلية سواء في أمور العقيدة أو الفقه وأن فروع الدين مايتعلق بالقضايا الجزئية في العقيدة أو في الفقه.

وفي حال الأخذ بشمول الاجتهاد في جميع أمور الدين فإنه لاحاجة إلى تحويل القضايا إلى الفقه وهي من متعلقات العقيدة؛ لأن الاجتهاد يشمل القضايا الجزئية في مجالي العقيدة والفقه إذا كان العالم من أهل الاجتهاد.

أثر الخلاف في تفريق جماعة المسلمين:

إن جماعة المسلمين تقوم على علماء الدين لأن المسلمين تبع لعلمائهم، فإذا اتفق علماء المسلمين على أمر وسط لا يفرقهم ولا يفسد ذات بينهم فإن جماعة المسلمين تقوم بهم، سواء اتفقوا على رأي واحد أو تمسك كل فريق منهم باجتهاده، لأنهم حينما يأخذون جميعًا بمنهج تخطئة المخالف المجتهد وعدم الحكم عليه بضلال أو ابتداع فإن وحدة القلوب تظل قائمة، وبإمكانهم بما بينهم من مودة وتآلف أن يتفاهموا على الأمور العملية التي لا بد فيها من وحدة الكلمة، وإذا تم ذلك بين العلماء فإن هذه الروح الأخوية والمودة الإيمانية تسري إلى كل طبقات الأمة.

إن الذين يضعون في حسابهم أهمية قيام جماعة المسلمين وتوحيدهم على هدف واحد تكون دعوتهم أعظم تحصينًا من حدوث الفرقة في الدين، ذلك لأنهم يأوون في دعوتهم إلى ركن شديد وهو الدعوة إلى اجتماع كلمة المسلمين فأي خلاف يجري بين من يؤمنون بأهمية هذا المطلب العظيم فإنه يعالج سريعًا إذا علموا بأنه سيكون له أثر في تحطيم هذا الأصل أو إضعافه.

ومن الأدلة الواضحة على أهمية لزوم الجماعة واجتناب الفرقة ما جاء في قول الله تعالى حكاية عن هارون عليه الصلاة والسلام ﭽ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﭼ [طه:94 ] فهذه الآية تدل على أن من الأمور المهمة التي اتفق عليها موسى وهارون عليهما الصلاة والسلام وجوب الحفاظ على جماعة بني إسرائيل واجتناب كل الأمور التي تفرق وحدتهم، حتى أصبحت خشية الفرقة مانعًا لهارون من الإنكار الشديد على قومه حينما عبدوا العجل مع أنهم قد وقعوا في أمر من الشرك الأكبر.

فكان عمل هارون الاكتفاء بالنصح والوعظ وبيان حقيقة التوحيد والشرك، ولو أنه انتقل إلى مرحلة الإنكار بالقوة فقام بتحطيم العجل فإن بني إسرائيل سينقسمون إلى فرقتين: فرقة تؤيده وفرقة تخالفه، وحيث إن الذين عبدوا العجل لم يصروا على الشرك وهم يعلمون أنه شرك وأنهم قد دخلوا في شبهة لبَّسها عليهم السامري وأنهم أظهروا الإصرار على ما هم عليه حتى يرجع إليهم موسى فإن هارون غلَّب جانب الإبقاء على جماعتهم وهو يعلم أن مخالفتهم تلك ستنتهي حال عودة موسى.

فإذا كان هارون قد تركهم على شركهم ذلك حفاظًا على جماعتهم فإن مما ينبغي ويتأكد الحذر من التفرق بين المسلمين من أجل الخلاف على قضايا جزئية سواء كانت في مجال العقيدة أو في مجال العمل؟!

ونجد أن رسول الله كان شديد الحرص على تآلف مجتمع الصحابة رضي الله عنهم والابتعاد بهم عن جميع الأسباب التي تؤدي إلى حدوث النزاع والفرقة بينهم، فمن ذلك ما جاء في حديث أخرجه الحافظ أبو عبد الله البخاري من رواية أبي هريرة قال: « سمعت رجلاً قرأ آية وسمعت النبي يقرأ خلافها، فجئت به النبي فأخبرته، فعرفت في وجهه الكراهية وقال: كلاكما محسن ولا تختلفوا، فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا»([[70]](#footnote-70)).

فعلى الرغم من كون كل واحد منهما محسن وعلى الصواب لقراءة النبي بالقراءتين فإنه كره ما جرى من هذين الصحابيين مما يشعر بالتنازع ونهى الصحابة عن الاختلاف وبين أنه يؤدي إلى الهلاك.

ومن ذلك عفوه المتكرر عن زعيم المنافقين عبدالله ابن أُبَيّ ابن سلول على الرغم من تفوهه بكلمات الكفر والإيذاء لرسول الله ، ومن ذلك ما جرى منه في غزوة المريسيع، وقد أخرج خبره في ذلك الإمام البخاري من حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنهما قال: «كنا في غزاة فكسع رجل من المهاجرين رجلاً من الأنصار [أي ضربه برجله من الخلف ] فقال الأنصاري: يا للأنصار، وقال المهاجري: يا للمهاجرين، فسمع ذلك رسول الله فقال: ما بال دعوى جاهلية؟ قالوا: يا رسول الله كسع رجل من المهاجرين رجلاً من الأنصار، فقال: دعوها فإنها منتنة، فسمع بذلك عبد الله بن أُبَيّ فقال: أَوَ قد فعلوها؟ أما والله لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل، فبلَغ النبيَّ فقام عمر فقال: يا رسول الله دعني أضرب عنق هذا المنافق، فقال النبي :دعه، لايتحدث الناس أن محمدًا يقتل أصحابه»([[71]](#footnote-71)).

وإننا نجد الصحابة رضي الله عنهم يهتمون بجمع كلمة المسلمين والقضاء على كل سبب يؤدي إلى فرقتهم، ومن ذلك اهتمام أمير المؤمنين عثمان بجمع المسلمين على مصحف واحد وإحراق بقية المصاحف التي تحتوي على أحرف أخرى مع ثبوتها عن رسول الله ، وذلك حينما شعر بأنها أصبحت سببًا في وقوع الخلاف بين المسلمين، ووافقه على ذلك الصحابة رضي الله عنهم.

غير أنه لا يجوز في سبيل الوصول إلى هذا الهدف أن يتهاون الدعاة في تصحيح مفاهيم المسلمين عن الإسلام، ومعالجة الانحرافات الفردية والجماعية، بل يجب عليهم الاهتمام بذلك مع مراعاة عدم تأثير هذه الدعوة على إضعاف الهدف الكبير وهو جمع كلمة المسلمين.

وهذا هو المنهج الذي سار عليه رسول الله وأصحابه رضي الله عنهم وهو الجمع بين الأمرين مع إعطاء الأهمية لتحقيق الهدف الكبير وهو قيام جماعة المسلمين وحمايتها من الضعف والانهيار.

إن التفرق في الدين أقوى الوسائل التي تضعف جماعة المسلمين وتفرق شملهم لأن التفرق في هذه الحال يكون بين طوائف مختلفة، كل واحدة ترى أن الحق معها فهي تدافع عما تراه هو الحق بحماسة شديدة، وهذا بتأثيره يؤدي إلى حدوث النزاع والخلاف بين هذه الطوائف، وإن أي نزاع وخلاف يكون بين طوائف المسلمين فهو خدمة تُقدَّم لأعداء الإسلام فيستفيدون منها في محاولتهم القضاء على الإسلام والمسلمين.

فقد جاء مثلاً في كتاب ريتشارد/ب/ ميتشل إلى رئيس هيئة الخدمة السرية بالمخابرات المركزية الأمريكية ضمن التوصيات التي قدمها لغزو المسلمين فكريـًّا:«تعميق الخلافات المذهبية والفرعية وتضخيمها في أذهانهم » ([[72]](#footnote-72)).

وما جاء في هذه التوصية مطبَّق تمامًا في المجتمع الإسلامي المعاصر فهل هو ناتج عن سعيهم الحثيث في إيقاع الفرقة والخلاف بين المسلمين؟ أم أنَّ المسلمين قدَّموا لهم هذه الخدمة من غير أن يبذلوا فيها جهدًا؟ أم أن واقع المسلمين جامع بين المصيبتين؟!

وهكذا تبين لنا أن بعض المختلفين في بعض أمور العقيدة يرتبون المحبة والبغض على الوفاق أو الخلاف في أمور العقيدة وإن كان المخالف مجتهدًا وهو من أهل الاجتهاد أو كان تابعًا لمن كان كذلك ولم يسْعَ إلى الفرقة وشق الصف والوحدة، وهذا خطأ كبير وخطر عظيم، فالمحبة والبغض يترتبان على مقدار ما عند المسلم من التقوى أو ظلم النفس، فنحب المتقين لتقواهم وإن خالفونا في باب العلم في بعض مسائل الدين إذا كان خلافهم على الوضع المذكور، لأنهم لم يتعمدوا مخالفة شريعة الله تعالى، ونكره الظالمي أنفسهم وهم المقصرون في جانب الواجبات أو المرتكبو بعض المعاصي بقدر ما فيهم من المخالفة، لأنهم تعمدوا مخالفة شريعة الله جل وعلا في ذلك وإن وافقونا في باب العلم، ونحبهم بقدر استقامتهم، فنحن نحبهم لما هم فيه من الهداية في مجالي العلم والعمل، ونبغضهم لما هم فيه من المخالفة المتعمدة.

ولا أنسى حوارًا دار بين أستاذين أحدهما يحكم على الناس بمقياس التقوى أخْذًا من قول الله تعالى: ﭽ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅﮆ ﭼ [الحجرات:13] والآخر يحكم على الناس بمقياس الاتجاه العقدي في الأمور الخلافية، فأثنى الأول على زميل لهما باتصافه بالورع والتقوى، وهو ممن ينتقده الثاني في بعض مسائل العقيدة فقال: ليته لم يكن من أهل التقوى ما دام مخالفا في بعض أمور العقيدة، فهو يرى أن كونه متوسطًا في جانب التقوى مع ما هو فيه من خلل عقائدي أخف ضررًا، ويريد منه أن يكون معه في كل المفاهيم العقدية وإن كان ضعيفًا في التزامه واستقامته، وهذا نوع من الخلل في موازين الحكم على المسلمين.

ومن مظاهر هذا الخلل أنك تجد بعض أفراد الفريقين المختلفين في بعض أمور العقيدة ينظر كل واحد منهما لأفراد الفريق الآخر نظرة بغض ونفور، وإذا كان بعض هؤلاء مسؤولين فإنه يكفي في حرمان أفراد الفريق الآخر من المصالح والمناصب الدينية كونه من أفراد الفريق الآخر، ويجعلون أمر التقوى والكفاءة العلمية أمرًا ثانويـًّا بعد الموافقة الكاملة في المنهج العقدي.

وربما كان هذا السلوك - إضافة إلى ذلك - محكومًا بإرادة الانتقام من أفراد الفريق الآخر إذا سبقت منهم معاملة بهذا السلوك، فتتحول العملية إلى صراع وتنافس ذميم بين إخوة يجمعهم هدف واحد هو ابتغاء رضوان الله تعالى والدار الآخرة، ويسيرون على شريعة واحدة وإن اختلفت أفهامهم في بعض تفاصيلها.

إن الربط بين الخلاف في أمور الدين وبين البغض والبراءة يفرق جماعة المسلمين، وإن الذين يستفيدون من ذلك هم أعداء المسلمين، وهذا الاعتقاد القلبي في بغض المخالفين والبراءة منهم قد لا يتجاوز في البداية حدود النقد، وربما تجاوز ذلك إلى عدم السلام على المخالفين وعدم الصلاة خلفهم وعدم مجالستهم، ولكنه قد يتطور بعد ذلك إلى منابذة وتناحر، ولا يمكن لهؤلاء المتناحرين أن يواجهوا أعداءهم بقوة لأن أغلب طاقتهم مصروف للتناحر فيما بينهم.

- مثل من آثار الاعتدال في الحكم على المخالفين -

لقد جرَتْ لي في تطبيق هذا المنهج قصة أذكرها وإن كانت من باب الحديث عن النفس لما فيها من العبر النافعة.

هذه القصة تتلخص في أنني كنت مدرسًا في معهد الحرم المكي ما بين عامي سبعة وثمانين وثلاثمائة وألف وتسعين وثلاثمائة وألف للهجرة، وكان من بين طلاب ذلك المعهد طالب من اليمن نبيْهٌ قوي الشخصية متصلب في التمسك بما يعتقده، وقد كنت أدرِّس طلاب المعهد في السنة الرابعة منه في مادة التوحيد رسالة «الواسطية » للإمام ابن تيمية رحمه الله، فاعترض ذلك الطالب بشدة على موضوع إثبات جميع الصفات وظل يناقش في كثير من الدروس ذلك العام، وكنت ألاطفه وأفتح له صدري على الرغم من انفعاله الشديد في أثناء المناقشات، وكنت أُقدِّر فيه اتصافه بالتقوى والحماسة الدينية والدفاع بقوة عما يراه هو الحق، ولما حضر الاختبار كتب ما كنت قررته في الدروس، ثم كتب: هذا ما قرره الشيخ والذي أعتقده هو كذا كذا، وكتب معتقده في ذلك، وقد قدرت له هذه الصراحة فأعطيته الدرجة الكاملة في المادة.

وفي السنة الخامسة للمعهد درَّست الطلاب رسالة «الفتوى الحموية » للإمام ابن تيمية، وسار معي ذلك الطالب مثل سيره في العام الماضي، وعاملته بالمعاملة نفسها، وكتب في الاختبار مثل ما كتبه في العام الماضي وأعطيته الدرجة الكاملة.

وفي السنة السادسة درَّست الطلاب رسالة «التدمرية» للإمام ابن تيمية، وفي أثناء الشرح والتقرير قال ذلك الطالب: أما الآن فإن الشيخ-يعني ابن تيمية- لم يترك مجالاً للمعارضين، ثم سار معي في الدراسة من غير مناقشة وظهر منه الاقتناع بما قرره الإمام ابن تيمية في توحيد الأسماء والصفات.

ثم انتقلت أنا إلى الدراسات العليا في جامعة أم القرى، وأكمل ذلك الطالب المعهد والتحق بالجامعة الإسلامية في المدينة النبوية، وتخرج منها وعاد إلى بلاده وكوَّن له حلقة دراسية كبرت فيما بعد وزاد عدد أفرادها وصارت له شهرة كبيرة.

وكنت أقول في نفسي في أثناء تلك المناقشات: هذا الطالب وأمثاله نشأوا في مجتمع علمي يرى تأويل بعض الصفات، ويرى علماؤه وطلاب العلم فيه أنهم على الحق، بينما أنا وأمثالي نشأنا في مجتمع علمي يرى عدم تأويل شيء من نصوص الصفات على خلاف ظاهره، ويرى علماؤه وطلاب العلم فيه أنهم على الحق، ولو أني نشأت في مثل المجتمع العلمي الذي نشأ فيه ذلك الطالب لكنت مثله في الغالب، فلماذا أعتقد فيه الضلال والابتداع في اعتقاد لولا اختلاف المنشأ العلمي لكنت مثله فيه، أليس الأرفق بي وبه والذي هو من مقتضيات الأخوة الإسلامية أن أحكم عليه بالخطأ وأن يحكم علي هو بذلك، ثم إنْ أقنعته بما أنا عليه رجع إلى الصواب، وإن أقنعني بما هو عليه رجعت إلى الصواب من غير أن يحصل بيننا تضليل ولا تبديع ولا بغض ولا براءة؟!! وإن ظل كل واحد منا على قناعته فلن يؤثر ذلك على ما بيننا من أخوة ومحبة ما دام الحكم بيننا لا يتجاوز مرحلة التخطئة.

وإن العبرة التي نخرج بها من هذه القصة أنه ينبغي للعالم المربي تطبيق أسلوب اللين والتفاهم مع المخالفين في العقائد وغيرها من العلم، على اعتبار أنهم مخطئون فيما ذهبوا إليه ما داموا مجتهدين أو تابعين لعلماء مجتهدين، وعدم تبديعهم أو تضليلهم، والإبقاءُ على محبتهم القلبية وأخوتهم الدينية وعدمُ البراءة منهم، ولقد طبقت هذا المنهج مع ذلك الطالب النجيب لمدة سنتين ونصف حتى اقتنع بما كنت أقرره آنذاك من غير ضغط ولا إكراه.

وربما لو كنت عاملته بالشدة وعددته مبتدعًا ضالاً لزاد تمسكه بمعتقده، خصوصًا فيما لو طُبِّق عليه ما هو معروف غالبًا من فصل الطالب من الدراسة إذا هو جاهر بمعتقده الذي يراه بعض المسؤولين بدعة وضلالة.

إنك حينما تجادل إنسانًا من أهل العلم في أمر ترى أنك فيه على الحق ويرى هو أنه على الحق فتقول له: أنت ضال مبتدع فإنه سيقول لك في الوقت نفسه: بل أنت الضال المبتدع، وإن لم يستطع أن يقولها بلسانه فإنه يعتقدها بقلبه، وهل يرجو الإنسان الداعية من إنسان آخر يضلله ويبدعه أن يسمع لقوله وأن يقتنع برأيه؟!

إن الذي يُلوِّح بالهجوم المضاد على الآخرين ويتهمهم في عقائدهم يكون قد أقام بينهم وبينه سدًّا منيعًا يصعب اختراقه، وبذلك فإنه يبعد من هذا المهاجم أن يصل إلى قلوب من يريد دعوتهم مهما أوتي من حجة وبلاغة.

## - من نتائج الحيدة عن هذا المنهج -

هذا المنهج الذي تم بيانه وهو الحكم على المخالفين من أهل الاجتهاد بالخطأ وعدم الحكم عليهم بالابتداع والضلال هو المنهج المعتدل الذي يضمن -بإذن الله تعالى - بقاء المودة والتفاهم بين علماء المسلمين مع اختلافهم في الاجتهاد.

ولقد ظهرت نتائج سيئة للحيدة عن هذا المنهج على مدار التاريخ الإسلامي، فمن هذه النتائج ظهور الفتن والخلافات الحادة بين علماء المسلمين.

وسأكتفي بذكر اثنين من العلماء الذين حصل لهم أذى واضطهاد بسبب اعتقادهم.

محنة الإمام أبي عبد الله البخاري:

أما العالم الأول فهو الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله تعالى، فقد جرت له محنة على يد بعض أهل السنة في قضية اللفظ بالقرآن، فأهل السنة في ذلك الزمن متفقون على أن القرآن كلام الله تعالى لفظه ومعناه، وإنما اختلفوا في قول الإنسان لفظي بالقرآن مخلوق أو غير مخلوق، فأنكر الإمام أحمد ذلك لأن اللفظ يحتمل أمرين: أحدهما الملفوظ وهو كلام الله جل وعلا فهذا غير مخلوق، والثاني التلفظ به وهو فعل العبد، والعبد مخلوق هو وأفعاله، فإذا قيل: لفظي بالقرآن مخلوق فقد يوهم المعنى الأول وهو غير صحيح ولا يجوز القول به، لأن القرآن كلام الله تعالى منزل غير مخلوق، وإذا قيل: لفظي بالقرآن غير مخلوق فقد يوهم المعنى الثاني فيكون نفيًا لخلق أفعال العباد، وهذا غير صحيح، فلهذا منع الإمام أحمد ذلك اللفظ واعتبره بدعة، وسار على ذلك بعض أهل السنة ومنهم الحافظ محمد بن يحيى الذهلي.

وكان الإمام البخاري يتحاشى هذا اللفظ ولا يقول به، ولكنه إذا سئل يقول: القرآن كلام الله تعالى، وأفعال العباد مخلوقة، وألفاظهم من أفعالهم، فلما سافر إلى نيسابور جرت له فيها محنة بسبب ذلك.

وقد ذكر الحافظ الذهبي في ذلك روايات خلاصتها أن الإمام البخاري لما وصل إلى نيسابور قال عالمها الحافظ محمد بن يحيى الذهلي: اذهبوا إلى هذا الرجل الصالح فاسمعوا منه، فذهب الناس إليه.

فقال محمد بن يحيى لأصحاب الحديث بعد ذلك: ألا من يختلف إلى مجلسه فلا يختلف إلينا، فإنهم كتبوا إلينا من بغداد أنه تكلم في اللفظ ونهيناه فلم ينته، فلا تقربوه، ومن يقربه فلا يقربنا.

وقال لأصحاب الحديث أيضًا: إن محمد بن إسماعيل يقول: اللفظ بالقرآن مخلوق فامتحِنُوه في المجلس، فلما حضر الناس مجلس البخاري قام إليه رجل فقال: يا أبا عبد الله ما تقول في اللفظ بالقرآن مخلوق هو أم غير مخلوق؟ فأعرض عنه البخاري ولم يجبه، فقال الرجل: يا أبا عبد الله، فأعاد عليه القول، فأعرض عنه، ثم قال في الثالثة، فالتفت إليه البخاري وقال: القرآن كلام الله غير مخلوق، وأفعال العباد مخلوقة، والامتحان بدعة، فشغب الرجل، وشغب الناس، وتفرقوا عنه، وقعد البخاري في منزله.

وقال محمد بن يحيى الذهلي أيضًا: القرآن كلام الله غير مخلوق، ومن زعم: لفظي بالقرآن مخلوق فهو مبتدع، ولا يجالس ولا يكلم، ومن ذهب بعد هذا إلى محمد بن إسماعيل فاتهموه، فإنه لا يحضر مجلسه إلا من كان على مذهبه.

ولقد رحل أبو عبد الله البخاري إلى بخارى فلما قدمها نصب أهلها له القباب على فرسخ من البلد واستقبله كثير من أهلها ونثروا عليه الدنانير والدراهم والسكر الكثير، فبقي أيامًا، ثم إن محمد بن يحيى الذهلي كتب إلى أمير بخارى خالد بن أحمد الذهلي يقول: إن هذا الرجل قد أظهر خلاف السنة، فقرأ كتابه على أهل بخارى فقالوا: لا نفارقه، فأمره الأمير بالخروج، فخرج.

وكان في أثناء إقامته ببخارى يأتي إليه بعض أهل العلم فيُظهرون شعار أهـل الحديث من إفراد الإقامة ورفـع الأيدي في الصلاة وغير ذلك، فقال حريث بن أبي الورقاء وغيره: هذا رجل مُشغِب، وهو يفسد علينا هذه المدينة، وقد أخرجه محمد بن يحيى من نيسابور وهو إمام أهل الحديث، فاحتجوا عليه بابن يحيى واستعانوا عليه بالسلطان في نفيه من البلد، فأُخرج، وكان محمد بن إسماعيل ورعًا يتجنب السلاطين ولا يدخل عليهم.

ولما قدم أبو عبد الله البخاري « مرو » استقبله أحمد ابن سيار فيمن استقبله، فقال له أحمد: يا أبا عبد الله نحن لا نخالفك فيما تقول، ولكنَّ العامة لا تحمل ذا عنك، فقال البخاري: إني أخشى النار، أُسألُ عن شيء أعلمه حقًّا أن أقول غيره، فانصرف عنه أحمد بن سيار.

وأخيرًا هوى العملاق بعد ما طُعن من الأقربين.. من أهل الحديث الذين هم خاصته وزملاؤه، فأُخرج من بخارى، بلده التي ولد فيها ونشأ بين ربوعها، وكان لقرية «خَرْتَنْك » القريبة من سمرقند شرف كبير أن ثوى بها ذلك الإمام الكبير، حيث مرض وتوفي بها ودفن في أحضانها.

وفي ذكر وفاته يقول الحافظ الذهبي: قال ابن عدي: سمعت عبدالقدوس بن عبد الجبار السمرقندي يقول: جاء محمد بن إسماعيل إلى «خرتنك» قريةٍ على فرسخين من سمرقند، وكان له بها أقرباء، فنزل عندهم، فسمعته ليلة يدعو وقد فرغ من صلاة الليل: اللهم إنه قد ضاقت عليَّ الأرض بما رحبت فاقبضني إليك، فما تم الشهر حتى مات، وقبره بخرتنك.

وذكر الذهبي عن ابن عدي قال: سمعت الحسن بن الحسين البزاز البخاري يقول: توفي البخاري ليلة السبت ليلة الفطر عند صلاة العشاء، ودفن يوم الفطر بعد صلاة الظهر سنة ست وخمسين ومائتين، وعاش اثنتين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يومًا ([[73]](#footnote-73)).

وهكذا ابتُلي هذا الإمام الجليل الذي اتفق أهل زمانه ومن جاء بعدهم على إمامته في الحديث مع اجتنابه اللَّفظ الذي يحتمل أمرين وتعبيره باللفظ الواضح الذي لا يحتمل إلا المعنى الصحيح.

والذين جابهوه وتخلوا عن درسه لمجرد هذا القول قد أوغلوا في الغلو والتنطع،وقد أساؤوا حينما ربَّوا طلاب العلم على الغلو، فأصبح الرجوع عن خط الغلو إلى الاعتدال مُؤْذِنًا بقيام فتنة وبلاء مستطير.

ولقد أصبح هذا الإمام الكبير طريدًا في بلاده، وفي كل بلد يذهب إليه من بلاد خراسان وما وراء النهر تثار ضده تلك الفتنة.

إن الخلاف الحقيقي يحتمله الاجتهاد إذا صدر من علماء مجتهدين ويُعذر فيه المخطئ فكيف بهذا الخلاف الوهمي الذي أُلزم فيه هذا العالم الجليل بلازم قوله مما لم يقصده ولم ينطق به، بل تبرأ منه.

إن مصدر تلك الفتنة وأمثالها هو الغلو في ردِّ البدع الشائعة حيث يتحول المدافعون عن السنة إلى الغلو والإفراط في سدِّ كل الذرائع الموصلة إلى تلك البدع، وفي سبيل ذلك يحرِّمون ما لم يحرمه الله تعالى ورسوله ، ويبتدعون بدعًا مُقابِلة في الغلو، ويحاسبون المسلمين على الإخلال بها أشد من محاسبتهم على الإخلال بالواجبات الشرعية أحيانًا، فإذا ظهر علماء يدعون إلى الاعتدال في تلك القضايا وُصفوا بالأوصاف الشنيعة وشُنَّت عليهم الحملات الفظيعة حتى يسكتوا ويسلِّموا لأولئك الغلاة بدعهم التي دعوا المسلمين إليها، والنفوس -عادة- ميالة إلى الغلو والنقد في الغالب، فإذا برز عالم أو علماء يدعون إلى مثل هذا المنهج سارع إلى الاستجابة كل إنسان يميل مع عاطفته ولا يحكِّم عقله، وأكثر أتباع هؤلاء ممن لم يتعمقوا في العلم ولم يتلقوا تربية كافية في الأدب العلمي، كما هو الحال في أولئك الطلاب الذين ملأوا الدار وما حولها لأخذ العلم عن الإمام البخاري، فلما سئل ذلك السؤال وأجاب بجوابه المعتدل وحَمَله دعاة الفتنة على غير محمله انصرفوا عنه جميعًا، وكأنَّ العلم كله قد تجمع في تلك القضية التي قد وُضع في تصورهم أنها من أهم القضايا، وأنها مَحَكُّ الحكم على أهل العلم، ومعقد الولاء لهم أو البراءة منهم.

فما أبعد هؤلاء عن منهج السلف الصالح الذي يدَّعون أنهم ثابتون عليه وأنهم حماته ورواده!!

لقد اتهم أولئك الغلاة الإمام البخاري بالابتداع في الدين، وذلك حينما فصَّل الكلام في مسألة اللفظ والملفوظ، والحقيقة أنهم هم المبتدعة لأنهم يمتحنون الناس في عقائدهم، وامتحان أهل العلم في عقيدتهم بدعة لم تكن موجودة على عهد الصحابة رضي الله عنهم كما سبق عن الإمام البخاري.

محنة الإمام ابن تيمية:

أما العالم الثاني فهو الإمام ابن تيمية ، وقبل أن أذكر ما جرى للإمام ابن تيمية أذكر نبذة عما كان يجري بين العلماء الذين يفسرون جميع نصوص الصفات على ظاهرها والذين يؤولون بعضها على خلاف ظاهرها، ومن الأمثلة البارزة على ذلك ما جرى بين العلامة عز الدين ابن عبد السلام وبعض علماء الحنابلة المعاصرين له، وفي ذلك يقول الحافظ تاج الدين عبد الوهاب السبكي في بيان ما جرى بين العز بن عبدالسلام والسلطان الأشرف موسى الأيوبي: وكانت طائفة من مبتدعة الحنابلة القائلين بالحرف والصوت (يعني في كلام الله تعالى) ممن صحبهم السلطان في صغره يكرهون الشيخ عز الدين ويطعنون فيه، وقرروا في ذهن السلطان الأشرف أن الذي هم عليه اعتقاد السلف وأنه اعتقاد أحمد بن حنبل وفضلاء أصحابه واختلط هذا بلحم السلطان ودمه وصار يعتقد أن مخالف ذلك كافر حلال الدم، فلما أخذ السلطان في الميل إلى الشيخ عز الدين وشت هذه الطائفة به وقالوا إنه أشعري العقيدة يخطّئ من يعتقد الحرف والصوت ويبدعه.

وذكر أنه لما استعظم السلطان ذلك ونسبهم إلى التعصب عليه كتبوا فُتيا في مسألة الكلام وأوصلوها إليه، وقد ذكر جوابه**([[74]](#footnote-74))**على هذه الفتيا كاملاً وسأكتفي بذكر أحكامه التي حكم بها على مخالفيه، فمن ذلك قوله: والحشوية المشبهة الذين يشبهون الله بخلقه ضربان: أحدهما لا يتحاشى من إظهار الحشو ويحسبون أنهم على شيئ، ألا إنهم هم الكاذبون، والآخر يستتر بمذهب السلف لسحت يأكله أو حطام يأخذه.. إلى أن قال ومذهب السلف إنما هو التوحيد والتنزيه دون التجسيم والتشبيه... إلى أن قال: فما الفرق بين مجادلة الحشوية وغيرهم من أهل البدع لولا خبث في الضمائر وسوء اعتقاد في السرائر، ﭽ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹﭼ [النساء: 108]، وإذا سئل أحدهم عن مسألة من مسائل الحشو أمر بالسكوت عن ذلك، وإذا سئل عن غير الحشو من البدع أجاب فيه بالحق، ولولا ما انطوى عليه باطنه من التجسيم والتشبيه لأجاب في مسائل الحشو بالتوحيد والتنزيه.. إلى أن قال: وما زال المنـزهون والموحدون يفتون بذلك على رؤوس الأشهاد في المحافل والمشاهد ويجهرون به في المدارس والمساجد, وبدعة الحشوية كامنة خفية لا يتمكنون من المجاهرة بها بل يدسونها إلى جهلة العوام ».

وقد ذكر السبكي أن هذا الكتاب وصل إلى السلطان الأشرف فاستشاط غضبًا وقال: صح عندي ما قالوه عنه , وهذا رجل كنا نعتقد أنه متوحد في زمانه في العلم والدين , فظهر بعد الاختبار أنه من الفجار , لا بل من الكفار.

وذكر السبكي أن العلامة جمال الدين ابن الحاجب المالكي جمع العلماء والقضاة وأخذ توقيعاتهم بما ذكره العز ابن عبد السلام, وأن العز رفع إلى السلطان طلبًا بجمع علماء المذاهب الأربعة وأخذ رأيهم في هذا الموضوع , وذكر في هذا الطلب أن السلطان هو أولى الناس بموافقة والده السلطان العادل فإنه عزَّر جماعة من أعيان الحنابلة المبتدعة تعزيرا بليغا رادعا وبدَّع بهم وأهانهم.

ثم ذكر أن السلطان كتب إلى العز بن عبد السلام كتابا شديد اللهجة, وأن ابن عبد السلام أجابه بجواب شديد , ومما قال فيه: والفتيا التي وقعت في هذه القضية يوافق عليها علماء المسلمين من الشافعية والمالكية والفضلاء من الحنابلة,وما يخالف في ذلك إلا رعاع لا يعبأ الله بهم»**([[75]](#footnote-75))**.

ثم ذكر السبكي أن الشيخ جمال الدين الخضيري شيخ الحنفية في زمانه ركب إلى السلطان الأشرف وسأل عما جرى بينه وبين العز بن عبد السلام فأحضر السلطان خطابي ابن عبد السلام الأول والثاني , وأن الشيخ الخضيري قرأهما وقال:هذا اعتقاد المسلمين وشعار الصالحين ويقين المؤمنين, وكل ما فيهما صحيح ومن خالف ما فيهما وذهب إلى ما قاله الخصم من إثبات الحرف والصوت فهو حمار**([[76]](#footnote-76))**, فقال السلطان نحن نستغفر الله مما جرى ونستدرك الفارط في حقه , وأرسل إلى الشيخ واسترضاه وطلب محاللته.

ثم ذكر أن السلطان أمر بالإمساك عن الكلام في ذلك الموضوع , إلى أن اتفق وصول السلطان الكامل من الديار المصرية وأنه كان اعتقاده صحيحًا, على مذهب الأشعري رحمه الله في الاعتقاد , وأنه بحث الموضوع مع السلطان الأشرف وأنكر عليه إسكاته أهل الحق , وأنه كان عليه أن يُمكِّن أهل السنة من أن يلحنوا بحججهم وأن يُظهروا دين الله , وأن يشنق من أولئك المبتدعة عشرين نفسًا ليرتدع غيرهم » ([[77]](#footnote-77)).

فهذه مقتطفات مما دار حول هذا الموضوع , وكان الدافع لهذا التصلب وإصدار الأحكام القاسية على المخالفين التي وصلت إلى حد التكفير هو اعتقاد أولئك العلماء من الطرفين بأن موضوعات العقيدة لا تدخل في مجال الاجتهاد, وأن المخالف فيها يُحكم عليه بأنه مبتدع ضال , وربما حكموا عليه بالكفر, ولو أنهم نظروا إلى مسائل الاعتقاد بمثل نظرتهم إلى مسائل الفقه لكان كل فريق يحكم على الفريق الآخر بأنهم مخطؤون في اجتهادهم ولم يقع ما وقع من الحكم بالابتداع والضلال والكفر.

ومن هذا الخبر يتبين لنا أن بعض الحكام قد وقعوا ضحية لذلك التشدد في الأحكام على المخالفين، وأنهم بحكم سلطتهم يحاولون ممارسة الضغوط على من يخالف معتقدهم وكان من نتائج الانحراف في الحكم على المخالفين من أهل الاجتهاد أن الذين يُثبتون مدلولات جميع نصوص الصفات على ظاهرها وهم الذين أُطلق عليهم الحنابلة لم يكونوا يستطيعون المجاهرة بمذهبهم بوضوح وقوة من القرن الرابع الهجري تقريبًا إلى نهاية القرن السادس تقريبًا، لأن السيادة في ذلك التاريخ للذين يؤوِّلون بعض تلك النصوص على خلاف ظاهرها وهم الأشعرية والماتريدية، وفي أواخر القرن السادس برز شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية رحمه الله تعالى، فشرح مذهب أهل الإثبات الكامل لظاهر النصوص بوضوح وإسهاب، ودافع عنه بقوة وصراحة وقد جرت بينه وبين بعض المخالفين له من علماء عصره مناظرات علمية، وقد كانت بعض هذه المناظرات تتسم بشيء من الشدة والتحدي، وقد كان ابن تيمية متفوقًا في هذا المجال لحدة ذكائه وقوة ذاكرته وسعة علمه.

وقد ذكر الحافظ ابن رجب شيئًا من هذه المناظرات وما نتج عنها من ظهور ابن تيمية على مخالفيه، إلى أن ذكر أن بعض علماء مصر وقضاتها أرادوا أن يحكموا عليه من غير إجراء مناظرة بينه وبين مخالفيه، وكانت الشام تابعة لمصر آنذاك في الحكم، فطلبه العلماء بواسطة السلطان فسافر من دمشق إلى القاهرة، وعقدوا له مجلسًا وادَّعوا عليه عند ابن مخلوف قاضي المالكية بأنه يقول: إن الله تعالى تكلم بالقرآن بحرف وصوت، وأنه على العرش بذاته، وأنه يشار إليه بالإشارة الحسية.

وقال المدَّعِي: أطلب تعزيره على ذلك التعزير البليغ - يشير إلى القتل على مذهب مالك - فقال القاضي لابن تيمية: ما تقول يا فقيه؟ فحمد الله وأثنى عليه، فقيل له: أسرع ما جئت لتخطب، فقال: أَأُمنع من الثناء على الله تعالى؟ فقال القاضي: أجب فقد حمدت الله تعالى، فسكت الشيخ فقال: أجب، فقال الشيخ له: من هو الحاكم فيَّ؟ فأشاروا: القاضي هو الحاكم، فقال الشيخ لابن مخلوف: أنت خصمي، كيف تحكم في؟ وغضب، ومراده: إني وإياك متنازعان في هذه المسائل فكيف يحكم أحد الخصمين على الآخر فيها؟ فأُقيم الشيخ ومعه أخواه شرف الدين عبد الله وزين الدين عبد الرحمن، ثم رُدَّ الشيخ وقال: رضيت بأن تحكم فيّ، فلم يُمَكَّن من الجلوس.

ويقال: إن أخاه شرف الدين ابتهل ودعا الله عليهم في حال خروجهم، فمنعه الشيخ وقال له: بل قل: اللهم هب لهم نورًا يهتدون به إلى الحق.

ثم حبسوهم أيامًا، وبعثوا بكتاب سلطاني إلى الشام بالحطِّ على الشيخ وإلزام الناس - خصوصًا أهل مذهبه - بالرجوع عن عقيدته والتهديد بالعزل والحبس، ونودي بذلك في الجامع والأسواق، ثم قرئ الكتاب بُسدَّة الجامع بعد الجمعة، وحصل أذى كثير للحنابلة بالقاهرة، وحُبس بعضهم، وأُخذت الإقرارات على بعضهم بالرجوع.

وقد بقي ابن تيمية في السجن في القاهرة ثم نقل إلى سجن في الاسكندرية وبقي فيه إلى أن انتهى حكم المظفر بيبرس الجاشنكير، وكان هذا الحاكم مائلاً مع أولئك العلماء الذين حكموا على ابن تيمية، وذلك ما بين سنة خمس وسبع وسبعمائة.

فلما عاد الحكم إلى السلطان الناصر محمد بن قلاوون أَخرج ابن تيمية من السجن وأكرمه واستشاره في قتل القضاة الذين حكموا عليه بالقتل فغضب ابن تيمية وأنكر عليه ذلك، وفي ذلك يقول قاضي المالكية ابن مخلوف: ما رأينا أفتى من ابن تيمية([[78]](#footnote-78))، سَعَينا في دمه فلما قدر علينا عفا عنا([[79]](#footnote-79)).

وقد مُنع بعد ذلك عدة مرات من الفتوى وسُجن بسبب اجتهاده في بعض المسائل الشرعية، إلى أن سجن في المرة الأخيرة سنتين وأشهرًا ومات في السجن رحمه الله تعالى بسبب فتواه بمنع السفر إلى قبور الأنبياء والصالحين، وقد انقسم العلماء في الحكم على ابن تيمية بسبب هذه الفتوى، فمنهم من عدَّ ذلك تنقيصًا في حق الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وذلك كفر، وهم ثمانية عشر على رأسهم القاضي الأخنائي المالكي، وأفتى قضاة مصر الأربعة بحبسه، ومنهم من حكم عليه بأنه مجتهد مخطئ فهو مغفور له وهم جماعة من العلماء، ومنهم جماعة من العلماء وافقوه في فتواه([[80]](#footnote-80)).

ومن عرض هذه المحن التي تعرض لها ابن تيمية رحمه الله يتبين لنا الخطأ الفادح الذي سار عليه جمع من العلماء في ذلك العصر، حيث حكم بعضهم على ابن تيمية بالكفر واستحلوا دمه، وحكم عليه آخرون بالابتداع والضلال وحاولوا منعه ومنع العلماء الموافقين له من التدريس والإفتاء، ولو أنهم أخذوا بالمنهج الصحيح فحكموا عليه بأنه مجتهد مخطئ من وجهة نظرهم لما حدثت تلك المحن الكبيرة التي تأذى بها عدد من العلماء، وفرقت صف المسلمين، ولا يمكن لأحد أن يدعي بأن ابن تيمية ليس من أهل الاجتهاد، فإن ذلك لا يكون مقبولاً في أوساط العلماء لما اشتهر بأنه من أئمة المجتهدين.

الخاتمة

قد يتساءل الإخوة الذين يعرفونني جيدًا: كيف انتهجت هذا المنهج الوسط في الحكم على المخالفين في العقيدة مع أنني قد نشأت في وسط علمي لا يعتمد هذا المنهج، ويعمم وصف التعطيل على كل من أول شيئًا من الصفات سواء كان قليلاً أو كثيرًا حسب ماهو مقرر في الكتب الدراسية، والحقيقة أنني كنت في مراحل دراستي الأولى بما في ذلك المرحلة الجامعية على هذا المنهج.

ثم إنني وجدت علماء كبارًا من فضلاء الأمة ساروا على التأويل في بعض آيـات الصفات كالنووي وابـن حجر العسقلاني وابـن الجوزي وابـن عقيل والعز بن عبدالسلام، فرأيت أن وصف هؤلاء وأمثالهم بالضلال والتعطيل غير سائغ شرعًا، كما أن وصف الأئمة الذين أجْرَوا جميع نصوص الصفات على ظاهرها كابن قدامة وابن تيمية وابن القيم بالضلال والتشبيه والتجسيم غير سائغ شرعًا.

ثم إنني بحكم تخصصي في التفسير والحديث قد اطلعت في أثناء تحضير رسالَتي الماجستير والدكتوراه على كتب التفسير المطبوعة التي توافرت لدي، ومما لفت نظري أن جميع المفسرين – حسب اطلاعي - أوَّلوا بعض آيات الصفات، إنْ قليلاً وإن كثيرًا، حتى الذين اشتهر عنهم أنهم من أئمة علماء السنة مثل ابن جرير الطبري وابن كثير والشوكاني، ما عدا مفسرَين معاصرين هما فضيلة الشيخ العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي في كتابه «تيسير الكريم الرحمن » وفضيلة الشيخ العلامة محمد الأمين الشنقيطي في كتابه « أضواء البيان »، وقد أكَّد لي هذا الحكم ما توصل إليه الشيخ محمد بن عبد الرحمن المغراوي في استقصائه الذي قام به في كتابه: « المفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصفات » حيث أثبت أن جميع المفسرين أتوا بشيء من التأويل في آيات الصفات وتعقَّبهم في ذلك ما عدا الشيخين المذكورين.

وحينما درَّست مادة العقيدة في المعهد العالي لإعداد الدعاة قمت بقراءة «مجموع الفتاوى » لشيخ الإسلام ابن تيمية وبعض كتبه الأخرى فأذهلني ما قرأت من كثرة النصوص التي ظهر فيها هذا الإمام بالسماحة والرحمة والعدل وسعة الأفق، وذلك في حكمه على المخالفين في أمور العقيدة من العلماء المجتهدين، حيث اقتصر حكمه عليهم بالخطأ ولم يضللهم ولم يبدعهم.

ثم تَوَّج هذه الرؤى الحميدة ما قمت به من قراءة كتاب « سير أعلام النبلاء» للحافظ الذهبي، حيث يوافق شيخ الإسلام ابن تيمية في السماحة والعدل في الحكم، فأصبحَتْ لديّ قناعة تامة بهذا المنهج الوسط الذي سطرت من أجله هذه الرسالة.

**وكان لزامًا عليَّ أن أنشر ما هداني الله جل وعلا إليه من هذا العلم ليقيني بالوعيد الشديد على كتمان العلم، كما جاء في قول رسول الله « ما من رجل يحفظ علمًا فيكتمه إلا أتي به يوم القيامة ملجمًا بلجام من النار » أخرجه الحافظان ابن ماجه والترمذي وحسنه من حديث أبي هريرة ، وصححه ابن حبان ([[81]](#footnote-81)).**

1. () أخرجه الإمام أحمد من حديث عائشة رضي الله عنها، وقال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح، وصححه الشيخ الألباني على شرط مسلم، مسند أحمد 6/129، مجمع الزوائد 7/172، الإرواء 8/129. [↑](#footnote-ref-1)
2. () صحيح البخاري، رقم 4119، المغازي (7/407-408)؛ صحيح مسلم، رقم 1770، كتاب الجهاد، باب 23 (ص 1391). [↑](#footnote-ref-2)
3. () فتح الباري (7/410). [↑](#footnote-ref-3)
4. () انظر صحيح مسلم (1/159 رقم 177). [↑](#footnote-ref-4)
5. () انظر صحيح البخاري(7/301رقم 3979)، صحيح مسلم(2/643 رقم 932). [↑](#footnote-ref-5)
6. () كما في حديث أنس بن مالك رضي الله عنه عند البخاري (3/205، رقم 1338)، صحيح مسلم (4/2201 رقم 2870). [↑](#footnote-ref-6)
7. () أخرجه ابن عبد البر من حديث ابن عباس رضي الله عنهما (الاستذكار 2/165 رقم 1858)وقال عبد الحق الأشبيلي: إسناده صحيح – الأحكام الوسطى2/153- ). [↑](#footnote-ref-7)
8. () مجموع الفتاوى (24/172-173). [↑](#footnote-ref-8)
9. () مجموع الفتاوى (11/336). [↑](#footnote-ref-9)
10. () صحيح البخاري، كتاب العلم، باب رقم 49 ( 1/225). [↑](#footnote-ref-10)
11. () صحيح مسلم، المقدمة، باب 3. [↑](#footnote-ref-11)
12. () مجموع الفتاوى (6/56-60). [↑](#footnote-ref-12)
13. () مجموع الفتاوى (23/46). [↑](#footnote-ref-13)
14. () هم فرقة من فرق الشيعة الغلاة. [↑](#footnote-ref-14)
15. () يعني قدامة بن مظعون. [↑](#footnote-ref-15)
16. () وكانوا قد تأولوا قول الله تعالى ﭽ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚﮛ ﮜ ﮝ ﮞﭼ [المائدة: 93] وقد بين لهم الصحابة أن الآية نزلت في الذين ماتوا قبل تحريم الخمر وكانوا يشربونها. [↑](#footnote-ref-16)
17. () مجموع الفتاوى (19/203-212) وانظر منهاج السنة (5/85-95). [↑](#footnote-ref-17)
18. () مجموع الفتاوى (3/179). [↑](#footnote-ref-18)
19. () يعني قول الله تعالى ثم ننجي الذين اتقوا ونذر الظالمين فيها جثيا [ مريم: 72]. [↑](#footnote-ref-19)
20. () مجموع الفتاوى (20/165-166). [↑](#footnote-ref-20)
21. () يعني وكان من أهل الاجتهاد. [↑](#footnote-ref-21)
22. () مجموع الفتاوى (19/123). [↑](#footnote-ref-22)
23. () صحيح مسلم، رقم 200، الإيمان باب 57 ص 116. [↑](#footnote-ref-23)
24. () مجموع الفتاوى (35/100). [↑](#footnote-ref-24)
25. () مجموع الفتاوى (35/69). [↑](#footnote-ref-25)
26. () مجموع الفتاوى (28/489). [↑](#footnote-ref-26)
27. () مجموع الفتاوى (3/349). [↑](#footnote-ref-27)
28. () مجموع الفتاوى (13/123-125). [↑](#footnote-ref-28)
29. () درء تعارض العقل والنقل (2/102-103). [↑](#footnote-ref-29)
30. () يعني في المسائل العقدية كما تقدم. [↑](#footnote-ref-30)
31. () درء تعارض العقل والنقل (2/315). [↑](#footnote-ref-31)
32. () جاء في الفتاوى«والعلمية» وهو خطأ لأن الخبرية هي العلمية وإنما أراد المؤلف «العملية» لأنه يعبر في مواضع كثيرة عن مسائل العقيدة بالعلمية أو الخبرية ويعبر عن الأحكام الفقهية بالعملية. [↑](#footnote-ref-32)
33. () وذلك بمناسبة قول الله تعالى: ﮙ ﮚ ﮛ [الصافات:12] وذلك على قراءة ضم التاء في (عجبت) وهي قراءة حمزة والكسائي في آخرين - انظر زاد المسير لابن الجوزي (7/50). [↑](#footnote-ref-33)
34. () مجموع الفتاوى (20/33-36). [↑](#footnote-ref-34)
35. () مجموع الفتاوى (3/229). [↑](#footnote-ref-35)
36. () منهاج السنة النبوية (5/239-241). [↑](#footnote-ref-36)
37. () الاستقامة (1/24-26). [↑](#footnote-ref-37)
38. () الاستقامة (1/31). [↑](#footnote-ref-38)
39. () يريد قول الله تعالى ﭽ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﭼ [الشورى: 13]. [↑](#footnote-ref-39)
40. () مجموعة الرسائل المنيرية (3/141)، رسالة «قاعدة في توحد الملة وتعدد الشرائع» وهي الرسالة الثامنة. [↑](#footnote-ref-40)
41. () سير أعلام النبلاء (14/39-40). [↑](#footnote-ref-41)
42. () سير أعلام النبلاء (14/374-376). [↑](#footnote-ref-42)
43. () كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل/ 41. [↑](#footnote-ref-43)
44. () يعني من العلماء المجتهدين. [↑](#footnote-ref-44)
45. () سير أعلام النبلاء (22/38-39). [↑](#footnote-ref-45)
46. () جزء من حديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده (5/276، 282)، والدارمي في سننه (1/168) وابن حبان في صحيحه – الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (2/187 رقم 1034). [↑](#footnote-ref-46)
47. () سير أعلام النبلاء (14/88). [↑](#footnote-ref-47)
48. () سير أعلام النبلاء (22/171-172). [↑](#footnote-ref-48)
49. () شرح لمعة الاعتقاد/ 19، ط الأولى - مكتبة الرشد. [↑](#footnote-ref-49)
50. () صحيفة « المسلمون » العدد (437) في 28/12/1413هـ. [↑](#footnote-ref-50)
51. () فتح الباري 3/144. [↑](#footnote-ref-51)
52. () فتح الباري 3/300. [↑](#footnote-ref-52)
53. () فتاوى اللجنة الدائمة (3/173). [↑](#footnote-ref-53)
54. () ينظر هذا الحديث برواياته في رسالة «شمول معالم الفرقة الناجية والطائفة المنصورة»في هذا الكتاب . [↑](#footnote-ref-54)
55. () ينظر هذا الحديث في الرسالة المذكورة. [↑](#footnote-ref-55)
56. () سير أعلام النبلاء (14/86). [↑](#footnote-ref-56)
57. () الإبانة عن أصول الديانة/ 8، وقد كانت وفاة أبي الحسن الأشعري عام أربعة وعشـرين وثلاثمائة رحمه الله تعالى. سير أعلام النبلاء (15/86). [↑](#footnote-ref-57)
58. () وقد اشتهروا باسم الأشاعرة، والتسمية الصحيحة «الأشعرية» لأنهم منسوبون إلى أبي الحسن الأشعري. [↑](#footnote-ref-58)
59. () مجموع الفتاوى(6/53)،والقشيري هو أبو نصر عبدالرحيم بن عبدالكريم القشيري. [↑](#footnote-ref-59)
60. () مجموع الفتاوى (4/17). [↑](#footnote-ref-60)
61. () تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام الأشعري/ 163. [↑](#footnote-ref-61)
62. () ذيل طبقات الحنابلة (1/19-21). [↑](#footnote-ref-62)
63. () توفي – رحمه الله – في عام ثلاثة وثلاثين وثلاثمائة. [↑](#footnote-ref-63)
64. () سير أعلام النبلاء (7/260). [↑](#footnote-ref-64)
65. () صحيح البخاري رقم 1189، كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، باب 1، صحيح مسلم رقم 827، كتاب الحج باب 74. [↑](#footnote-ref-65)
66. () انظر في هذا الموضوع فتح الباري (3/63). [↑](#footnote-ref-66)
67. () مسند أحمد (4/138)، سنن الترمذي رقم 3578، كتاب الدعوات، باب رقم 119(5/569). [↑](#footnote-ref-67)
68. () المستدرك 519، صحيح الجامع الصغير رقم 1290. [↑](#footnote-ref-68)
69. () صحيح البخاري، رقم 1010، كتاب الاستسقاء، باب 1 (2/494). [↑](#footnote-ref-69)
70. () صحيح البخاري، رقم 3476، كتاب أحاديث الأنبياء، باب 54 (6/513). [↑](#footnote-ref-70)
71. () صحيح البخاري، رقم 4905، التفسير (8/648)، صحيح مسلم (4/1998 رقم 2584). [↑](#footnote-ref-71)
72. () مجلة المجتمع عدد/ 790. [↑](#footnote-ref-72)
73. () سير أعلام النبلاء (12/453-468)، وانظر مقدمة فتح الباري 490-493. [↑](#footnote-ref-73)
74. () أي جواب العز بن عبد السلام. [↑](#footnote-ref-74)
75. () هذه العبارة لا ينبغي أن تكون بين علماء الدين، وقد صدرت من إمام جليل له مواقفه المشكورة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد في سبيل الله تعالى، ومع غزارة علمه وتقواه صدر منه ذلك، مما يدل على عمق الآثار التي خلفتها الخلافات العقائدية في الحكم على المخالفين. [↑](#footnote-ref-75)
76. () هذه كلمة نابية لا يليق صدورها من عالم ديني، ولعل الشيخ الخضيري قالها في ساعة غضب. [↑](#footnote-ref-76)
77. () طبقات الشافعية الكبرى (5/85-97). [↑](#footnote-ref-77)
78. () قوله «أفتى» من الفتوة، وهي منزلة عالية في السلوك عند الصوفية ومن مقاصدها إكرام المؤذي والتماس الأعذار للجاني - مدارج السالكين (2/340). [↑](#footnote-ref-78)
79. () ذيل طبقات الحنابلة (4/396-400)، وانظر البداية والنهاية (14/39-40). [↑](#footnote-ref-79)
80. () ذيل طبقات الحنابلة (4/401). [↑](#footnote-ref-80)
81. () سنن ابن ماجه، رقم261،المقدمة باب 24(1/96)سنن الترمذي، رقم 2649، كتاب العلم، باب3(5/29)،الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان(1/54رقم 95). [↑](#footnote-ref-81)